جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

التداعيات الإقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على الإتحاد الأوروبي ألمانيا نموذجا

إعداد الطالب: عبد الحق رزمة

إشراف الأستاذ: نورالدين حشود

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاد حسين بهاز	رئيسا
الدكتور نور الدين حشود	مشرفا
الدكتورة فريدة طاجين	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2025م

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

التداعيات الإقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على الإتحاد الأوروبي ألمانيا نموذجا

إعداد الطالب: عبد الحق رزمة

إشراف الأستاذ: نورالدين حشود

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ حسين بهاز	رئيسا
الدكتور نور الدين حشود	مشرفا
الدكتورة فريدة طاجين	مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله.

السيد (ة): عبد الحق رتيمة

الصفة: طالب (ة).

التخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم :

والصادرة بتاريخ 2018/12/27

مسجل (ة) بكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر، عنوانها:

التحديات القسمادية للحدود الدولية الجزائرية على الاتحاد الأوروبي المانيا نموذجا

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه

التاريخ: 2025/05/17

توقيع المعني (ة)

الإهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذ العمل العلمي المتواضع أتشرف أن أهدي هذا الجهد إلى والديّ العزيزين، اللذين كانا وما زالا هما النبع الذي أرتوي منه، والمدرسة التي تعلمت فيها معاني الحياة الحقيقية. إلى اللذين بذلا من وقتهما وجهدهما الكثير ليُرَوا حلمي يتحقق. هذا العمل هو ثمرة دعواتكما، وعطائكما الذي لا يعد ولا يحصى، وأهديه لكما محبةً ووفاءً . إلى زوجتي الغالية، رفيقة دربي التي كانت مصدر قوتي وصبري في كل لحظة، والتي وقفت بجانبي بكل حب ودعم، شريكة في كل خطوة، أُهدي هذا العمل تقديرًا لتفانيك ووقتك الثمين الذي منحته لي. إلى رفقاء الدرب وأنس الحياة وضياء القلب في عتمات الأيام إلى الذين كانت قلوبهم لي وطنا حين ضاقت بي السبل، إلى من تقاسمو معي الحلم، وساندوني حين مالت بي الأقدار إلى إخوتي الذين كانو الأمان حين احتجت، والفرح حين ضحكت، والسند حين تعبت. إلى أبنائي الأعزاء، قرة عيني ونبض قلبي، إلى من بهم يحلو العمر، وتزهر الأيام، إلى من أجلهم يهون التعب، ويصبح لكل جهد معنى، إلى بذور أملي، وحلم مستقبلي، ونور أيامي، عبد الرحمان ووجدان، أهديكم ثمرة هذا العمل، عربون حب لا ينضب، وأمنيات قلب لا تتوقف أن أراكم في أسمى المراتب، سعداء ناجحين. إلى أساتذتي الكرام في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الذين أغنوا تجربتي العلمية، وأضاءوا درب المعرفة أمامي، أقدم جزيل الشكر على كل ما قدمتموه من علم وتوجيه .إلى كل من آمن بي، وساندني بكلمة طيبة أو دعاء صادق، أُهديكم هذا العمل، وأقول لكم:

"جزاكم الله عني خير الجزاء."

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله يُدرك الساعون غاياتهم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسعدني، في خاتمة هذا العمل المتواضع، أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف الدكتور حشود نور الدين، على ما بذله من جهد متواصل، وتوجيهات قيّمة، كانت نبراسًا لي طيلة مراحل إعداد هذه المذكرة. كما أرفع آيات العرفان والتقدير إلى أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، على ما قدموه من علم ومعرفة، كان لها أثر بالغ في تكويني الأكاديمي. ولا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى والديّ الكريمين، على ما بذلاه من تضحية ودعم وتشجيع، وإلى زوجتي الفاضلة، التي كانت خير معين، بصبرها ومساندتها المتواصلة .كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأخي الذي لم تلده أمي الصديق الوفي والأخ الصادق عبد الصمد الزهابري الذي كان نعم السند والعون في كل خطوة من خطواتي، بحضوره خفت الأعباء، وبكلماته زاد الإصرار والتحدي، وبدعمه تدللت الصعاب، له مني كل المحبة والوفاء، داعيا الله أن يرزقه التوفيق والسداد أينما حل أرتحل.

كما لا أنسى أن أشكر زملاء العمل بمدرية النقل كل بإسمه ولا مانع أن أخص بالذكر الصديق الصدوق مهندس دول في الإعلام الآلي سوداني طه على ما قدمه لي من دعم فني ومساندة صادقة وتعاون مستمر طيلة إعداد هذه المذكرة. وجزيل الشكر والعرفان لكل من كان له يد فضل في إنجاز هذا العمل، ولو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة. سائلا الله أن يجازيهم الله عني خير الجزاء، وأن يوفق الجميع لما فيه الخير والصلاح.

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوعًا راهنًا يتمثل في تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على اقتصاد الاتحاد الأوروبي، مع التركيز على ألمانيا كنموذج بحكم مركزها الاقتصادي المحوري داخل التكتل الأوروبي. تنطلق الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها: كيف أثرت هذه الحرب على الاقتصاد الأوروبي؟ وما هي تداعياتها على الاقتصاد الألماني؟

تهدف الدراسة إلى تحليل أبرز الآثار الاقتصادية للحرب، خاصة على صعيد معدلات النمو، والتضخم، وأسعار الطاقة، واضطرابات سلاسل الإمداد، بالإضافة إلى توضيح أثر العقوبات المتبادلة بين روسيا والدول الغربية على أمن الطاقة والأسواق المالية. كما تسعى إلى تقييم قدرة ألمانيا على مواجهة هذه التحديات من خلال السياسات والإجراءات التي تبنتها في إطار استجابتها للأزمة، سواء على مستوى تنويع مصادر الطاقة أو دعم القطاعات الاقتصادية المتضررة.

وقد اعتمدت الدراسة على المسح التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي إلى جانب دراسة الحالة، من خلال تحليل متغيرات الحرب وانعكاساتها الاقتصادية على ألمانيا بشكل خاص. وتوزعت الدراسة على فصلين أساسيين: تناول الأول السياق العام للحرب الروسية الأوكرانية من حيث الأسباب والأطراف المشاركة فيها والتبعات، فيما ركز الثاني على التداعيات الاقتصادية للحرب على ألمانيا .

توصلت الدراسة إلى أن الحرب شكلت تحولًا استراتيجيًا في بنية العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، إذ عمّقت أزمة الطاقة ورفعت معدلات التضخم، وأثرت بشكل كبير على الاقتصادات الأوروبية، لاسيما الاقتصاد الألماني الذي كان يعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي. ومع ذلك، فإن سرعة استجابة الحكومة الألمانية وسنّها لإجراءات اقتصادية وطاقوية فعّالة ساهم في احتواء جزء معتبر من التداعيات، مقارنة بدول أوروبية أخرى .

وخلصت الدراسة إلى أن الحروب الجيوسياسية لا تقتصر آثارها على الجانب السياسي أو العسكري فحسب، بل تمتد إلى البنى الاقتصادية والمالية للدول، هنا تُبرز الحاجة إلى بناء استراتيجيات استباقية وأكثر مرونة داخل التكتلات الكبرى لمواجهة الأزمات المفاجئة.

الكلمات المفتاحية:

الحرب الروسية الأوكرانية، التداعيات الاقتصادية، الاتحاد الأوروبي، ألماني، أمن الطاقة، العلاقات الاقتصادية الدولية، العقوبات الاقتصادية، الاقتصاد الأوروبي، الغاز الروسي

Abstract:

This study addresses a current and significant topic: the impact of the Russia-Ukraine war on the economy of the European Union, with a particular focus on Germany due to its central economic position within the European bloc. The study is driven by a key research question: How has this war affected the European economy, and what are its specific implications for the German economy?

The aim of the study is to analyze the most prominent economic effects of the war, particularly in terms of growth rates, inflation, energy prices, and supply chain disruptions. It also seeks to clarify the impact of the mutual sanctions between Russia and Western countries on energy security and financial markets. Furthermore, it endeavors to assess Germany's capacity to cope with these challenges through the policies and measures it adopted in response to the crisis, whether by diversifying energy sources or supporting the affected economic sectors. The study employs historical analysis and a descriptive-analytical approach, in addition to the case study method, by analyzing the variables of the war and its economic repercussions, particularly on Germany.

The study is structured into two main chapters: the first examines the general context of the Russia-Ukraine war, including its causes, the parties involved, and its consequences; the second focuses on the economic repercussions of the war on Germany. The study concludes that the war has led to a strategic shift in the structure of economic relations between the European Union and Russia. It has deepened the energy crisis, increased inflation rates, and significantly impacted European economies—especially Germany, which had relied heavily on Russian gas. Nevertheless, the swift response of

the German government and its implementation of effective economic and energy measures helped mitigate a considerable portion of the repercussions compared to other European countries.

The study ultimately finds that geopolitical wars do not only have political or military consequences but also extend to the economic and financial structures of nations. This highlights the need to develop proactive and more flexible strategies within major blocs to confront sudden

Keywords:

-Russia-Ukraine War,

-Economic Impacts

-European Union

-Germany

-Energy Security

-International Economic Relations

-Economic Sanctions

-European Economy

Résumé :

Cette étude aborde un sujet actuel et important : l'impact de la guerre entre la Russie et l'Ukraine sur l'économie de l'Union européenne, avec un accent particulier sur l'Allemagne, en raison de sa position économique centrale au sein du bloc européen. L'étude est guidée par une question de recherche principale : comment cette guerre a-t-elle affecté l'économie européenne, et quelles en sont les implications spécifiques pour l'économie allemande ? L'objectif de l'étude est d'analyser les effets économiques les plus marquants de cette guerre, notamment en termes de taux de croissance, d'inflation, de prix de l'énergie et de perturbations des chaînes d'approvisionnement. Elle vise également à clarifier l'impact des sanctions réciproques entre la Russie et les pays occidentaux sur la sécurité énergétique et les marchés financiers. En outre, elle cherche à évaluer la capacité de l'Allemagne à faire face à ces défis à travers les politiques et mesures qu'elle a adoptées en réponse à la crise, que ce soit par la diversification des sources d'énergie ou par le soutien aux secteurs économiques touchés. L'étude adopte une analyse historique et une approche descriptive-analytique, en plus de la méthode d'étude de cas, en analysant les variables liées à la guerre et ses répercussions économiques, notamment sur l'Allemagne. L'étude est structurée en deux chapitres principaux : le premier examine le contexte général de la guerre russo-ukrainienne, y compris ses causes, les parties impliquées et ses conséquences ; le second se concentre sur les répercussions économiques de la guerre sur l'Allemagne. L'étude conclut que cette guerre a provoqué un changement stratégique dans la structure des relations économiques entre l'Union européenne et la Russie. Elle a aggravé la crise énergétique, augmenté les taux d'inflation et affecté de manière significative les économies européennes — en particulier l'Allemagne, qui dépendait fortement du gaz russe. Néanmoins, la réaction rapide du gouvernement allemand et la mise en œuvre de mesures

économiques et énergétiques efficaces ont permis d'atténuer une part importante des répercussions par rapport à d'autres pays européens. L'étude conclut enfin que les guerres géopolitiques ne produisent pas uniquement des conséquences politiques ou militaires, mais qu'elles s'étendent également aux structures économiques et financières des nations. Cela souligne la nécessité de développer des stratégies proactives et plus flexibles au sein des grands blocs afin de faire face aux chocs soudains.

Mots-clés:

-Guerre russo-ukrainienne

-Répercussions économiques

-Union européenne

-Allemagne

-Sécurité énergétique

-Relations économiques internationales

-Sanctions économiques

-Économie européenne

مقـــدمـــة

شهد التاريخ البشري على مر العصور أزمات وصراعات شكّلت محطات مفصلية في تطور المجتمعات والدول، وكان الدافع وراءها غالبًا مزيجًا معقدًا من الأسباب العرقية والدينية والاجتماعية، إلى جانب العوامل الاقتصادية التي ازدادت حضورًا وتأثيرًا في العقود الأخيرة. ولم تعد الحروب اليوم مجرد أحداث داخلية تعكس اختلالات محلية فحسب، بل أصبحت في كثير من الأحيان صراعات دولية تُدار بمنطق المصالح الاستراتيجية والتوازنات الجيوسياسية والاقتصادية .وفي هذا الإطار، تبرز الحرب الروسية الأوكرانية كواحدة من أبرز الأزمات الدولية المعاصرة، لما تنطوي عليه من خلفيات تاريخية وصراعات ممتدة بين دولتين يجمعهما الجوار الجغرافي ويفرقهما التنافس الحاد على النفوذ والقرار السيادي.

لقد تجاوزت هذه الحرب طابعها الإقليمي لتتحول إلى أزمة عالمية ذات أبعاد مركّبة، مسّت مختلف الجوانب الإنسانية والسياسية والاقتصادية، وأثارت اهتمامًا بالغًا لدى الرأي العام ووسائل الإعلام الدولية، بالنظر إلى حجم تداعياتها وعمق تأثيرها. فعلى الصعيد الإنساني، خلفت الحرب آلاف القتلى والجرحى، وموجات واسعة من النزوح واللجوء، وأضرارًا جسيمة في البنى التحتية والمرافق الحيوية. أما سياسيًا، فقد أدت إلى إعادة تشكيل التحالفات وتغيير موازين القوى في محيطها الإقليمي والدولي. غير أن الأثر الأعمق والأكثر استدامة تمثل في تداعياتها الاقتصادية، التي طالت ليس فقط طرفي النزاع، بل امتدت لتشمل دول الاتحاد الأوروبي وفي مقدمتها ألمانيا، التي وجدت نفسها أمام تحديات اقتصادية غير مسبوقة بفعل ارتباطها الوثيق بالطاقة الروسية وتشابك مصالحها مع الطرفين.

.2. أهمية وأهداف الدراسة: تكمن أهمية الموضوع محل الدراسة من ناحيتين:

2-1- أهمية الدراسة من الناحية العلمية: تهدف الدراسة إلى تعميق الفهم العلمي حول الكيفية التي تؤثر بها الحروب، كالحرب الروسية الأوكرانية، على البنى الاقتصادية الإقليمية والدولية، مع التركيز على الاتحاد الأوروبي كنموذج. كما تسعى إلى توضيح العلاقة الوثيقة بين الأمن القومي والأمن الطاقوي والاقتصادي، من خلال دراسة كيف أدت الحرب إلى خلخلة استقرار سلاسل التوريد وأسواق الطاقة في أوروبا.

كما تبرز هذه الدراسة دور الحروب في إعادة تشكيل السياسات الاقتصادية فهي تعمل على تحليل كيف استجابة الدول الأوروبية، خاصة ألمانيا، للحرب من خلال سياسات مالية واقتصادية جديدة، مما يساعد في فهم كيف تؤثر الحروب الجيوسياسية في صياغة السياسات العامة.

تفتح الدراسة المجال أمام الباحثين لاستخدام النموذج الألماني كمرجعية لدراسات مشابهة على دول أخرى تأثرت بالحرب، ما يعزز من قيمة البحث في ميدان العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي.

2.2. من الناحية العملية :

تتجلى الأهمية العملية لهذه الدراسة في مساهمتها في فهم التداعيات الاقتصادية الحقيقية لحرب دولية بحجم الحرب الروسية الأوكرانية على تكتل اقتصادي كبير كالاتحاد الأوروبي، مما يجعلها ذات صلة مباشرة بصناع القرار والباحثين في مجال الاقتصاد والعلاقات الدولية. فهي تقدم تحليلًا واقعيًا لتأثير الأزمات الجيوسياسية على الاقتصادات المتقدمة، وتساعد في تقييم السياسات الأوروبية، خاصة الألمانية، في مواجهة التحديات المرتبطة بأمن الطاقة والتضخم وسلاسل الإمداد. كما تسهم الدراسة في إبراز أوجه القصور والنجاحات في الاستجابات الاقتصادية، ما يوفر إطارًا عمليًا يمكن الاستناد إليه عند التعامل مع أزمات مستقبلية مشابهة، فضلًا عن كونها مرجعًا تطبيقيًا للمهتمين بتحليل فعالية العقوبات الاقتصادية ومدى انعكاساتها على الدول الفارضة لها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- فهم كيف أثّرت الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الأوروبي بشكل عام، من حيث معدلات النمو، التضخم، ارتفاع أسعار الطاقة، واضطراب سلاسل الإمداد.
- توضيح كيف أثّرت العقوبات المفروضة على روسيا، والعقوبات الروسية المضادة، على الاقتصادات الأوروبية، وخاصة من حيث الأمن الطاقوي والأسواق المالية.
- تحليل الإجراءات والسياسات التي تبناها الاتحاد الأوروبي، وخاصة ألمانيا، مثل تنويع مصادر الطاقة، دعم الأسر والشركات، والسياسات المالية والنقدية التي وُضعت للتخفيف من الأزمة.
- تركز الدراسة على ألمانيا باعتبارها الاقتصاد الأقوى في الاتحاد الأوروبي، لمعرفة مدى تأثرها بالحرب الروسية الأوكرانية، خاصة في قطاعي الطاقة والصناعة، وتحليل مدى قدرتها على مواجهة تلك التحديات.
- الإسهام في تطوير المعرفة العلمية في مجال الاقتصاد السياسي الدولي: تهدف الدراسة إلى تقديم إضافة علمية من خلال الربط بين الحرب كأزمة جيوسياسية وبين تداعياتها الاقتصادية، مما يعزز الفهم النظري والعملي لأثر النزاعات على التكتلات الاقتصادية الكبرى والدول منفردة.

3ـ مبررات اختيار الموضوع:

جاء اختيار الموضوع نظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها المتعددة، خاصة في الجانب الإقتصادي الذي طال مختلف دول العالم، وفي مقدمتها ألمانيا كونها القوة الاقتصادية الكبرى في أوروبا. كما أن طبيعة التداخل بين الأمن والسياسة والاقتصاد في هذا الموضوع تفتح المجال لتحليل معمق يبز التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي فرضتها الحرب ويعود اختيار ألمانيا كنموذج إلى كونها من أكثر الدول الأوروبية تأثرا بالحرب الروسية الأوكرانية خاصة فيما تعلق بأمن الطاقة، العلاقات التجارية، وسلاسل التوريد. كما يهدف هذا إلى تسليط الضوء على الأليات التي اعتمدتها ألمانيا للتكيف مع هذه المتغيرات، مما يثرى النقاش الأكاديمي حول إدارة الأزمات في السياسات الاقتصادية.

4. الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة من أهم المراحل في البحث العلمي باعتبارها الإطار المرجعي، الذي يساعد الباحث على إيضاح مختلف جوانب دراسته، وعليه فإنني حاولت الإلمام ببعض الدراسات المتطابقة والمشابهة لموضوع دراستي، سواء من خلال المتغير المستقل أو التابع ومن أبرز هذه الدراسات نجد:

ـ كتاب بعنوان: **الحرب الروسية الأوكرانية دراسة فيما وراء الكواليس** من تأليف مهدي زريق حيث يبحث هذا الكتاب في جدور الإرتباط التاريخي بين الدولتين والأسباب المباشرة وغير المباشرة للغزو الروسي الأوكراني.

. دراسة بعنوان: **انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية لكل من دنفر صفية لسنة 2013-2018 حيث تناولت هذه الدراسة جذور الحرب الأكرانية وتطورها وأسباب نشوب هذه الحرب بينها وبين روسيا.

ـ دراسة بعنوان: **تداعيات الأزمة الروسية على إقتصاد الإتحاد الأوروبي بين حتمية الإنتقال الطاقوي وضرورة الطاقة الناضبة** لكل من محمد الصالح أوصيف، فطيمة مشتر الصادرة عن مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة العدد 01 المجلد 08 جامعة طاهري محمد بشار حيث تناولت هذه الدراسة إبراز تداعيات الحرب الروسية الأكرانية على إقتصاد الإتحاد الأوروبي وكذا تأثير هذا الصراع على سلاسل الصادرات والواردات داخل منطقة اليورو كما تبين المواد المصدرة الحيوية.

ـ دراسة بعنوان: **تداعيات الأزمة الروسية الأكرانية على أسعار الطاقة (النفط والغاز)**، الصادرة عن مجلة لإقتصاديات الأعمال العدد 01 المجلد 09 لكل من عبد القادر بالبشير وبراهامي

محمد أمين. حيث تتناول هذه الدراسة تحليل أبرز التداعيات الصراع الروسي الأوكراني على أسعار الطاقة،

ـ مقال علمي بعنوان: **تداعيات الأزمة الأكرانية على الأمن الأورو أطلنطي**، لعباس عقيلة، حيث تناولت هذه الدراسة جدور الصراع الروسي الأوكراني وتداعياته على المنطقة الأورو أطلسية.

يتّضح من خلال مراجعة الأدبيات السابقة أنّ معظم الدراسات تناولت الحرب الروسية الأوكرانية من زاويتين رئيسيتين، إما من حيث خلفياتها التاريخية وأسباب اندلاعها، أو من حيث تداعياتها الاقتصادية على الاتحاد الأوروبي بشكل عام. ومن هنا، تسعى دراستنا هذه إلى تسليط الضوء على هذا الجانب، من خلال تحليل التداعيات الاقتصادية للحرب لروسية الأوكرانية على ألمانيا بشيء من التفصيل والتحليل.

5 . إشكالية البحث:

شهد العالم منذ فبراير 2022 اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، والتي سرعان ما تحولت من نزاع إقليمي إلى أزمة دولية ذات أبعاد سياسية، أمنية واقتصادية عميقة. وقد كان الاتحاد الأوروبي، بحكم موقعه الجغرافي وترابطه الاقتصادي مع طرفي النزاع، أحد أبرز المتأثرين بهذه الحرب، خاصة على المستويات الطاقوية والتجارية والنقدية. وفي هذا السياق، برزت ألمانيا كحالة خاصة، نظرًا لاعتمادها الكبير على الغاز الروسي ومكانتها المركزية في الاقتصاد الأوروبي. من هنا تطرح الإشكالية التالية:

كيف أثرت الحرب الروسية الأكرانية على إقتصاد الإتحاد الأوروبي؟ وماهي تداعياتها على الاقتصاد الألماني؟

الأسئلة الفرعية:

– كيف أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على إمدادات الطاقة وأسعارها داخل الإتحاد الأوروبي؟

– ما الدور الذي لعبته السياسات الألمانية في إحتواء الأزمات الناتجة عن الحرب؟

6 . حدود الإشكالية:

1.6 الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من فبراير 2022 تاريخ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، إلى سنة 2025، باعتبارها المرحلة التي شهدت أبرز التحولات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي، خاصة على مستوى الطاقة، التضخم، وسلاسل الإمداد. وقد تم اختيار هذا الإطار الزمني كونه يمثّل الفترة التي بدأت فيها آثار الحرب في التبلور بشكل ملموس، وبدأت الدول الأوروبية في اتخاذ سياسات واستراتيجيات للتعامل مع تداعياتها. كما تتيح هذه

الفترة إمكانية تحليل السياسات المطبقة وتقييم نتائجها الأولية على الاقتصاد الأوروبي عمومًا، والألماني خصوصًا.

1.6 الحدود المكانية: ركز هذه الدراسة من الناحية المكانية على حرب واقعة بين دولتي روسيا وأوكرانيا وعلى الاتحاد الأوروبي، كونه أحد الأطراف الأكثر تأثرًا بالحرب الروسية الأوكرانية، بحكم علاقاته الاقتصادية القوية مع طرفي النزاع، وخاصة في مجال الطاقة والتبادل التجاري .وقد تم اختيار ألمانيا كنموذج تطبيقي للدراسة، باعتبارها الدولة الأكثر تضررًا داخل الاتحاد، نظرًا لاعتمادها الكبير على الغاز الروسي ومكانتها الاقتصادية البارزة. ويسمح هذا الاختيار بتسليط الضوء على حجم التأثيرات الفعلية للحرب، من خلال دراسة حالة واقعية تمثل عمق الأزمة داخل المنظومة الأوروبية.

7ـ فرضيات الدراسة: في محاولتنا للإجابة عن التساؤل المطروح تصاغ الفرضيات التالية:

ـ الفرضية الرئيسية:

ـ أثّرت الحرب الروسية الأوكرانية بشكل سلبي على اقتصاد الاتحاد الأوروبي من خلال تعميق أزمة الطاقة ورفع معدلات التضخم.

ـ كانت تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية أكثر حدة على الاقتصاد الألماني بحكم اعتماده الكبير على الغاز الروسي ومكانته المحورية في الاقتصاد الأوروبي.

الفرضيات الفرعية:

– تسببت الحرب في ارتفاع حاد ومستمر في أسعار الطاقة داخل الإتحاد الأوروبي، خاصة في عامي 2022 و2023.

_ ساهمت سرعة إستجابة الحكومة الألمانية في إحتواء جزء كبير من التداعيات الاقتصادية السلبية مقارنة ببعض دول الإتحاد الأوروبي.

8 . منهجية الدراسة:

يعتبر تحديد المنهج من الخطوات الهامة في الطريق الذي يسلكه الباحث في دراسته. وسنستخدم ف طرح هذه الدارسة نهجًا مختلطًا، يجمع بين المسح التاريخي والوصفي التحليلي ودراسة حالة.

المسح التاريخي: حيث تم إستخدام هذا المنهج في محاولة الرجوع إلى جذور وأصول الصراع الروسي الأكراني وتطور العلاقات بين الطرفين.

الوصفي التحليلي: فسيشمل جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتدفقات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات الاقتصادية من المصادر ذات الصلة مثل المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والمكاتب الإحصائية الوطنية.

منهج دراسة حالة: تم إعتماد هذا المنهج من خلال التركيز على ألمانيا كنموذج لدراسة تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاديات الأوروبية، مما يسمح بتحليل معمق للسياسات الألمانية في مواجهة الحرب الروسية الأوكرانية، وتقيم مدي تأثر اقتصادها بالمتغيرات الدولية الناتجة عن هذه الحرب.

المقاربات النظرية:

المقاربة الواقعية: تهدف الواقعية لتحليل الأحداث بصورة واقعية وتؤكد أن العلاقات الدولية قائمة على مفاهيم أهمها :المصلحة ومبدأ القوة وتوازن القوى.

يرى ستيفن والت أن النظرية الواقعية، تفسر ما يحصل في أوكرانيا أكثر من أية مقاربة نظرية أخرى[1]. فالواقعية تؤكد أن الدول كلها تخشى على أمنها، لعدم وجود قوة عالمية مركزية تنظم العلاقات الدولية (السلطة المركزية العالمية الناظمة). والنظام الدولي يتصف بالفوضى وعدم الانتظام. والكل يحاول أن يعتمد على ذاته أو على تحالفات لحماية أمنه من أي عدوان. والمعضلة هي أن زيادة مقدرات الدول لتأمين نفسها من العدوان يخلق ما يسمى المعضلة الأمنية لأن الدول الأخرى تبدأ تتخوف من زيادة قوة هذه الدول، وتقوم بدورها بتعزيز إمكانياتها العسكرية مما يخيف الدول التي زادت من إمكانياتها وهكذا تبقى الدول في هذه الدوامة الأمنية الكل يخاف من الكل، وأن أي زيادة في قوة طرف يراها الطرف الأخر تهديد له. فعندما أرادت دول شرق أوروبا الانضمام لحلف الناتو لتأمين نفسها ضد روسيا، استشعرت هذه الأخيرة بالخوف من تمدد الحلف نحو حدودها الأمنية، كنتيجة للمعضلة الأمنية التي أشرنا إليها. وأن سياسة الباب المفتوح لحلف الناتو أزعجت روسيا لاعتقادها أن الحلف يحاول تطويقها وحصارها من كل الجهات الجيوسياسية.

ويشير الواقعيون في إطار تفسيري انتقادي إلى توسع حلف الناتو باعتباره سلوك منشئ للمعضلة الأمنية في العلاقات الأمنية الروسية–الغربية، لأن صانع القرار في روسيا يرى في هذا التوسع الأطلسي شرق أورو وفي دول الجمهوريات السوفياتية سابقا على أنه تهديد مباشر لأمنها القومي، رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعي أن حلف الناتو لا يقصد به تهديد روسيا، إنما هو أداة لضمان الاستقرار والأمن والقيم الديمقراطية.[2]

كما نرى نفس العاملين متوفران في رد فعل الجانب الروسي في غزوه لأوكرانيا الذي تصرف نتيجة أولى لحماية لمصلحته القومية من التهديد الغربي الذي يهدد وجوده بشكل كبير، المتمثل في التمدد الجيوسياسي للغرب ومحاولة كسبه نقطة استراتيجية على حدود أوكرانيا، فالولايات المتحدة الأمريكية عملت منذ انهيار الاتحاد السوفياتي على استراتيجية ملئ الفراغ الذي تركه

---

[1] Stephen M. Walt, An International Relations Theory Guide to the War in Ukraine, Foreign Policy,08/03/2022, https://foreignpolicy.com/2022/03/08/an-international-relations-theory-guide-to-ukraines-war/,date of access 27/04/2025.

[2] - حوسين بلخيرات، الحرب الروسية الأوكرانية الأبعاد التفسيرية على ضوء المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 15، العدد 03، الجزائر، 2022/10/08، ص،249 250.

تفكك هذا الأخير، والعمل على عزل روسيا واضعافها، كما أنها تعمل على ابعاد أي تقارب ممكن أن يكون بين روسيا وأوروبا رغم أهمية روسيا بالنسبة لأوروبا، أما القوة فتمثل فيما شهده من توجيه بوتين لقوته العسكرية بشكل صارم وفتح مجالات واسع داخل الأراضي والاستيلاء شبه الكلي على أكرانيا.

المقاربة المثالية: تعد المثالية نهجا معياريا في دراسة العلاقات الدولية، وتبحث فيما يجب أن يكون وليس ما هو كائن وسبق أن دعا الفيلسوف الألماني ايمانويل كانط، إلى التعايش على أسس الإنسانية والحكومة العالمية، بحيث أكد في كتابه "نقد العقل العملي" على أن ثمة أخلاق كونية تتأسس على المبادئ الكلية للعقل البشري، وفي كتابه "مشروع السلام الدائم" دعا إلى تأسيس منظومتين قانونيتين الأولى تسير الشؤون الداخلية للمجتمع الواحد على أسس الحرية والديمقراطية، والثانية تنظم العلاقات بين الأمم على أسس العدالة و السلام، فلا يمكن تحقيق الحرية إذا لم يتحقق العدل والسلام بين الأمم.[3]

في ظل الحرب الروسية الأوكرانية تهاوت الكثير من القيم والمعايير التي طالما نظر إليها كثوابت مرجعية لدى المنظومة الفكرية والأخلاقية الغربية، بحيث سارعت الدول الغربية إلى تجميد أصول الأفراد والشركات الروسية على أراضيها، من أندية كرة القدم، إلى العقارات، إلى الشركات في مختلف القطاعات، وتجميد الأموال في البنوك .فهذه العقوبات لا يمكن أن تصدر إلا ردا على خطأ محقق بأحكام قضائية، فهذه الدول نصبت نفسها حكما في صراع هي أصلا طرف فيه، فأدانت روسيا، وحتى لو كان ثمة خطأ روسي يستحق العقاب، فما هو ذنب المستثمرين ورجال الأعمال الذين وثقوا بتلك الدول، ومارسوا أنشطتهم فيها؟ وربما هم ضد هذه الحرب.

وهناك وقائع كثيرة نزعت قدسية النزعة الإنسانية التي تمجد حقوق وحريات الإنسان بصفته المجردة بعيدا عن أي انتماء، ففي إجلاء الرعايا الأوكرانيين إلى البلدان المجاورة؛ كان هناك تمييز البيض الأرثوذكس منهم على حساب الملونين والمسلمين. كما تعالت أصوات المواطنين تبرر حجم التعاطف المرتفع مع الأوكرانيين ذلك لأنهم يشبهونهم.

المقاربة الليبيرالية:

ترتكز النظرية الليبرالية في تحليلها للعلاقات الدولية الليبراليون على المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة منها على أنها الضابط للعلاقات بين الدول، كما أن القوانين والأعراف الدولية هي مرجعية للتفاعلات العالمية ويمكن أن تؤسس لعلاقات طيبة بين الدول. والبعد الآخر للعلاقات الدولية هو الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول والذي يمنع الصراع، فكلما زاد الرخاء الاقتصادي والرفاهية، انحسرت الدواعي للخلاف والحروب. وكلما استندت الدول إلى المرجعيات القانونية والممارسات التقليدية كلما تناقصت حدة الخلافات

[3] -سليم بوسكين، الحرب الروسية الأكرانية، في ميزان نظريات العلاقات الدولية، مجلة مدارات سياسية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الجزائر3، الجزائر،2023/06/16، ص 175.

لوجود هذه المرجعيات كحكم بينها. ولكن هناك من يرى أن ما يحصل بين روسيا وأوكرانيا لا يؤيد وجهة نظر المدرسة الليبرالية، بحيث رغم وجود القانون الدولي وتبادل المنافع الاقتصادية والتجارية بين روسيا والدول الغربية، إلا أن روسيا استطاعت أن تتجاوزها في سبيل ما تعتقده إضرارا بأمنها الوطني ومصالحها العليا. فهذا الواقع الدولي لم تكن المؤسسات الدولية هي الجهات الفاعلة الرئيسة في النظام الدولي بالتالي لا يكون للمؤسسات الدولية أثير كبير في النتائج لأنه تظل الدول هي صانع القرار الأساسي. وبالتالي فالليبرالية كنظرية في السياسة الدولية عاجزة عن تقديم تفسير لما يحدث في أوكرانيا، فالقانون والدولي والمؤسسات الدولية أثبتت عجزها أمام مصالح وطموحات القوى الكبرى، وأن الاعتماد الاقتصادي المتبادل لم يمنع روسيا من القيام بالعمل العسكري ضد أوكرانيا، رغم التكاليف التي تدفعها من وراء ذلك، ولم تستطع القوة الناعمة من ايقاف الجيش الروسي، كما أن منظمة الأمم المتحدة رغم وقوف معظم الدول في الجمعية العامة ضد العملية العسكرية الروسية فإنها لم تغير شيئا على أرض الواقع.[4]

9. مصطلحات البحث:

الحرب الروسية الأوكرانية: هو غزوٌ شنّته روسيا على أوكرانيا مند عام 2014. و في 24 فيفري 2022 غزت روسيا أوكرانيا في تصعيد كبير للحرب الروسية الأوكرانية .وهو أكبر صراع في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية حيث تسبب في سقوط مئات الآلاف من الضحايا العسكريين وعشرات الآلاف من الضحايا المدنيين الأوكرانيين .اعتبارا من عام 2024 تحتل القوات الروسية حوالي 20% من أوكرانيا .من عدد سكان يبلغ 41 مليون نسمة نزح حوالي 8 ملايين أوكراني داخليا وفر أكثر من 8.2 مليون من البلاد بحلول أفريل 2023 مما أدى إلى أكبر أزمة لاجئين في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية.

ـ الاتحاد الأوروبي: عرّف الاتحاد الأوروبي على أنه تحالف سياسي واقتصادي بين 27 دولة من دول قارة أوروبا، يهدف بشكل رئيسي لإدارة سوق مالي اقتصادي ذي عملة واحدة هي اليورو، بالإضافة إلى وضع سياسات مشتركة على مختلف الأصعدة؛ مما يتيح تحرك السلع والبضائع والأموال والخدمات والأشخاص بكل سهولة بين الدول الأعضاء.[5]

التداعيات الاقتصادية: ويشير إلى الأثار التي تحدثها الأزمات أو التحولات الجيوسياسية على مؤشرات الاقتصاد الكلي والقطاعات الحيوية.[6]

---

[4] - جوزيف ناي، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة أحمد أمين ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر، 1997، ص 245.

[5] يحيى باطا، "بحث حول الإتحاد الأوروبي"، موضوع، 30يوليو 2023، على الموقع: https://mawdoo3.com، تاريخ الإطلاع 2024/04/15.

[6] محمد على، الاقتصاد السياسى والنزاعات الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية.2015، تاريخ الإطلاع 2025/04/17.

10 . خطة البحث:

لمعالجة حيثيات الموضوع والغوص فيه أكث إعتمادت الدراسة خطة بحثية تقوم على فصلين يتناول الأول منها الصراع الروسي الأكراني أسبابه و تبعاته، يندرج تحت هذا الفصل ثلاث مباحث الأول يدرس جدور الصراع الروسي الأوكراني وأسبابه ويتناول هذا المبحث السياق التاريخي والتطورات السياسية و الجيوسياسية التي ساهمت في تأجيج التوتر بين البلدين مع التطرق إلي الأسباب التي أدت إلى ذلك .أما المبحث الثاني نتطرق فيه إلى الأطراف الفاعلة في الصراع، سواء الدولتين المتنازعتين أو القوى الدولية والإقليمية المتدخلة بشكل مباشر أو غير مباشر. في المبحث الثالث فقد جاء بعنوان تبعات الحرب الروسية الأوكرانية على الإتحاد الأوروبي ويعالج هذا المبحث التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية للحرب على دول الإتحاد الأوروبي لا سيما ما تعلق بأمن الطاقة، الهجرة، والسياسات الدفاعية والاقتصادية.

الفصل الثاني: التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على إقتصاد ألمانيا ويركز هذا الفصل على تحليل الأثر الاقتصادي الذي خلفته الحرب على الاقتصاد الألماني، باعتباره من أكثر الاقتصاديات تضررا نتيجة اعتماده الكبير على واردات الطاقة الروسية. ويضم هذ الفصل ثلاث مباحث. المبحث الأول بعنوان لمحة عن الاقتصاد الألماني. حيث يقدم هذا المبحث نظرة عامة حول هيكل الاقتصاد الألماني، وأهم القطاعات الاقتصادية، مع استعراض أبرز المؤشرات الاقتصادية الأساسية قبل اندلاع الحرب. أما المبحث الثاني فنتحدث فيه مدى تأثير تراجع إمدادات النفط والغاز الروسي لألمانيا. وسنسلط الضوء هنا على اعتماد ألمانيا الكبير على مصادر الطاقة الروسية، وكيف أثر توقف أو تراجع هذه الإمدادات على القطاعات الحيوية، لاسيما الصناعة والطاقة، إلى جانب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الألمانية لموجهة الأزمة. أما في المبحث الثالث سنتطرق إلى مؤشرات الاقتصاد الألماني حيث يعنى هذا المبحث بتحليل التغيرات التي طرأت على مؤشرات الاقتصاد الكلي في ألمانيا مند اندلاع الحرب، بما في ذلك معدلات النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة الميزان التجاري والاستثمار.

11 . صعوبات البحث:

واجهت هذه الدراسة جملة من الصعوبات من أبرزها:

الطابع المتغير والديناميكي لموضوع الدراسة: كون الحرب الروسية الأوكرانية لاتزال جارية، فإن المستجدات السياسية والاقتصادية كانت تأثر على محتوى الدراسة وتستوجب مراجعة متكررة للمادة العلمية والنقص النسبي في الدراسات الأكاديمية الحديثة حول تداعيات الحرب، إلى جانب ذلك واجهنا صعوبة في الحصول على بيانات دقيقة ومحدثة، خصوصا تلك المتعلقة بالاقتصاد الألماني بعد إندلاع الحرب، نظرا لإختلاف التقديرات والتقارير الصادرة عن المؤسسات الأوروبية الدولية.

الفصل الأول:

الحرب الروسية الأوكرانية: الأسباب والأطراف والتبعات

تشكّل الحرب الروسية الأوكرانية محطة مفصلية في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة، بما يحمله من أبعاد استراتيجية وتداعيات شاملة تتجاوز حدود الدولتين المتنازعتين. ففي ظل تشابك المصالح وتزايد حدة الاستقطاب بين الشرق والغرب، أضحت هذه الحرب تجسيدًا لصدام الإرادات بين قوى دولية كبرى. سيعرض هذا الفصل الأسباب الكامنة وراء اندلاع الحرب، بدءًا من الخلفيات التاريخية والتوترات الجيوسياسية، وصولاً إلى صراعات الهوية والطموحات الإقليمية. كما يُسلّط الضوء على أبرز التبعات السياسية والاقتصادية والإنسانية التي خلفها، في محاولة لفهم ديناميكياته وتأثيره على النظام الدولي الراهن.

❖ المبحث الأول: جذور الحرب الروسية الأوكرانية وأسبابها.

تُشكّل جذور وأسباب الحرب الروسية الأوكرانية إطارًا أساسيًا لفهم تعقيدات هذا النزاع وتأثيراته. فقد نتجت الحرب عن تراكم عوامل جيوسياسية وأمنية عميقة، تتقاطع فيها مصالح متشابكة بين الطرفين

➢ المطلب الأول: الخلفية التاريخية للحرب الروسية الأوكرانية.

في ديسمبر من عام 1991. كانت أوكرانيا بالإضافة إلى روسيا وبيلاروسيا، من بين الجمهوريات التي دقت المسمار الأخير في نعش الإتحاد السوفياتي، غير أن موسكو أرادت الاحتفاظ بنفوذها، عن طريق تأسيس رابطة الدول المستقلة، كان الكرملين يظن وقتها أنه بإمكانه السيطرة على أوكرانيا من خلال شحنات الغاز الرخيص، لكن ذلك لم يحصل، فبينما تمكنت روسيا من بناء تحالف وثيق مع بيلاروسيا، كانت عيون أوكرانيا مسلطة دائما على الغرب، هذا أزعج الكرملين، ولكنه لم يصل إلى صراع طوال فترة التسعينيات آنذاك.

كانت موسكو تبدو هادئة، لأن الغرب لم يكن يسعى لدمج أوكرانيا، كما أن الاقتصاد الروسي كان يعاني، والبلاد كانت مشغولة بالحرب في الشيشان. في عام 1997 اعترفت موسكو رسميا من خلال ما يسمى ب" العقد الكبير "بحدود أوكرانيا، بما فيها شبه جزيرة القرم، التي تقطنها غالبية ناطقة بالروسية. وقد شهدت موسكو وكييف أول أزمة دبلوماسية كبيرة بينهما في عهد" فلاديمير بوتين"، ففي خريف عام 2003، بدأت روسيا بشكل مفاجئ في بناء سد في مضيق" كريتش "باتجاه جزيرة" كوسا توسلا "الأوكرانية، واعتبرت كييف ذلك محاولة لإعادة ترسيم حدود جديدة بين البلدين .وازدادت حدة الصراع، ولم يتم وضع حد له إلا بعد لقاء ثنائي بين الرئيسين الروسي والأوكراني، عقب ذلك أوقف بناء السد، لكن الصداقة المعلنة بين البلدين بدأت تظهر بعض التشققات.[7]

[7]–تحي فتحي جادالله الحوشي، الهجوم الروسي على أوكرانيا هل هو تهديد للسلم والأمن الدوليين أم دفاع عن النفس؟، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، مصر،09 أفريل 2022 ص 60،61.

وأثناء الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا عام 2004 دعمت روسيا بشكل كبير المرشح المقرب منها" فيكتور يانكوفيتش إلا أن الثورة البرتقالية حالت دون فوزه، وفاز بدلا منه السياسي القريب من الغرب" فيكتور يوشتشينكو" ، وخلال فترته الرئاسية قطعت روسيا إمدادات الغاز عن البلاد مرتين؛ في عامي 2006 و2009، كما قطعت أيضا إمدادات الغاز إلى أوروبا المارة عبر أوكرانيا. وفي عام 2008 حاول الرئيس الأمريكي آنذاك،" جورج بوش"، إدماج أوكرانيا وجورجيا في حلف شمال الأطلسي (ناتو) وقبول عضويتهما من خلال برنامج تحضيري، قوبل ذلك باحتجاج بوتين وأعلنت موسكو بشكل واضح أنها لن تقبل الاستقلال التام لأوكرانيا، كما أن فرنسا وألمانيا حالتا دون تنفيذ بوش لخطته، وأثناء قمة الناتو في بوخارست تم طرح مسألة عضوية أوكرانيا وجورجيا، ولكن لم يتم تحديد موعد لذلك.[8]

ولأن مسألة الانضمام للناتو لم تنجح بسرعة، حاولت أوكرانيا الإرتباط بالغرب من خلال إتفاقية تعاون مع الإتحاد الأوروبي، في صيف 2013، بعد أشهر قليلة من توقيع الاتفاقية، مارست موسكو ضغوطا اقتصادية هائلة على كييف وضيقت على الواردات إلى أوكرانيا، وعلى خلفية ذلك، جُمدت حكومة الرئيس الأسبق" يانكوفيتش"، الذي فاز بالانتخابات عام 2010، وانطلقت بسبب ذلك احتجاجات معارضة للقرار أدت لفراره إلى روسيا في فيفري 2014.[9]

وبعد سقوط الحكومة الأوكرانية القديمة والتي كانت تعرف بولائها لروسيا وتعتبرها روسيا حليفا وشريكا لها، خلفت تلك الحكومة التي تم إسقاطها بعد موجة مظاهرات عمت معظم شوارع المدن الأوكرانية، حكومة اعتبرتها روسيا موالية للغرب وحلف الناتو وتهدد أمن روسيا في المنطقة، الأمر الذي دفع روسيا على الفور لاجتياح جزيرة القرم وضمها للأراضي الروسية في إجراء أحادي الجانب لا يعترف المجتمع الدولي إلى اليوم بمشروعيته.

اتسمت الفترة الممتدة ما بين عام 2014 وإلى ما قبل الغزو الروسي الأوكراني بالتوتر وعدم الاستقرار في العلاقات بين روسيا وأوكرانيا وبلغت ذروتها. بعدما كثر الحديث عن مفاوضات بين حلف الناتو وأوكرانيا حول انضمام الأخيرة إلى الحلف، أعقب ذلك موجة التهديد والوعيد الروسي بأن روسيا لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما أقدمت أوكرانيا على هذه الخطوة وأنها ستتخذ ما يلزم من إجراءات للحفاظ على أمنها القومي والاستراتيجي.[10]

في غضون ذلك وردت العديد من التقارير الأمريكية تشير إلى أن القوات الروسية تتجهز لعلمية عسكرية كبيرة تهدف من خلالها إلى السيطرة على أوكرانيا وإسقاط نظام الحكم الحالي

---

[8] -العابد نائلة، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية"، مجلة المعيار، مجلد 27، العدد 1، مخبر القانون الدولي جامعة محمد الصديق بن يحيي جيجل، الجزائر جوان 2023، ص 492، 493.

[9] فتحي جادالله الحوشي، نفس المرجع السابق، ص 61

[10] أحمد حسين، الحرب الروسية الأوكرانية بين جريمة العدوان والحق في الدفاع الشرعي، مجلة الدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والعسكرية، المجلد 04، العدد 16، جامعة الشادلي بن جديد الطارق، الجزائر، سبتمبر 2022.

واستبداله بحكومة موالية لها .الأوساط الحكومية الروسية سارعت إلى نفي ذلك وقالت إنه لا نية لها بغزو الأراضي الأوكرانية .بعد مضي أيام على تلك التصريحات قامت القوات الروسية بالاعتراف بجمهورية" دنيستك ولوغانسك " الشعبيتين على أنهما دولتان مستقلتان، وتلي تلك الخطوة عملية اجتياح واسعة النطاق للراضي الأوكرانية لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا.

بررت روسيا اجتياحها لأوكرانيا بأنه جاء في إطار حقها المشروع في الدفاع عن نفسها وعن الروس المقيمين في إقليمي" دنيستك ولوغانسك "ضد ما وصفته بالإبادة الجماعية التي ترتكبها القوات الأوكرانية النازية على حد وصفها ضد السكان الروس هناك. نفت أوكرانيا الادعاءات الروسية واعتبرت الغزو الروسي انتهاك لوحدة وسلامة الأراضي الأوكرانية واستقلالها السياسي وبأنه مخالف للأعراف والقوانين الدولية وفي مقدمتها منشور الأمم المتحدة.[11]

➢ المطلب الثاني: أسباب الحرب الروسية الأوكرانية.

لفهم طبيعة الحرب بين روسيا وأوكرانيا من المهم جدا الوقوف على الدوافع والأسباب التي أدت إلى اندلاعها، إذ تعددت بين أسباب وإعتبارات سياسية وأمنية واقتصادية.

1. من جهة روسيا: التأكيد على مكانة روسيا ونفوذها كقوة تعديلية عالمية تدافع عن استقلالها وتميز سياستها الخارجية :

في ظل رفضها للنظام الليبرالي السائد الذي تحكمه الولايات المتحدة الأمريكية تسعى روسيا كقوة تعديلية تحاول العودة للساحة الدولية واستعادة إرثها إلى خلق نظام متعدد الأقطاب تكون فيه أحد أبرز الأطراف بتأسيسها للإمبراطورية الروسية. إن روسيا تقوم بمراجعة التاريخ وتسوية الخرائط فقد اعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن تفكيك الاتحاد السوفييتي يعد أكبر كارثة جيوبوليتيكية شهدها القرن العشرين ممتدة عبر أوروبا وآسيا تسعى روسيا لتكون البديل عن الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة لجعل ثقلها موازيا لثقل الغرب، حيث اعتمدت على آليات عدة كان من بينها انشاء مؤسسات موازية للمؤسسات الأمريكية كمنظمة شنغهاي للتعاون، الحرب في جورجيا ، التدخل في سوريا ، تقديم اللقاحات في أزمة كوفيد 19 ... ، بل وتسعى لتوسيع الداخل الخارجي بالانتقال من استراتيجية دفاعية بالأساس و خلق مناطق عازلة إلى استراتيجية هجومية بضم المناطق المحاذية خاصة تلك التي تشهد توترات مناطق تحكمها أقليات روسية أو أقليات ناطقة بالروسية كضم شبه جزيرة القرم و الدونباس.[12]

---

[11] جمال فورار العيدي، الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها من منظور القانون الدولي، مجلة السياسة العالمية، المجلد7 ، العدد2 ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس(الجزائر) ،2023/06/04. ص 151، 152.

[12]- بولمكاحل إبراهيم، الإستراتيجية الطاقوية الروسية وانعكاساتها على الأمن الطاقوي الأوروبي، أطروحة دكتورا، جامعة قسنطينة 3، صالح بوبنيدر، كلية العلوم السياسية.

كما أن روسيا محاطة بالكامل إما بدول منظمة لحلف الناتو المجاورة لأوكرانيا من الجهة الغربية أو دول صديقة للغرب، لذلك فانضمام أوكرانيا ينصب حلف الناتو على الحدود البرية الروسية من جهة الجنوب الغربي والذي تعتبره روسيا من أكبر الهواجس والتهديدات التي يمكن أن تلحق المخاطر بأمنها القومي في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي .إن توسع الناتو حسب الرؤية الروسية هو توغل ضمن ما تعتبره روسيا عمقها الاستراتيجي وهو ما جعل صانع القرار الروسي يكرر ذكر احتمالية استخدام الأسلحة النووية حفاظا على هوية روسيا المستقلة ووحدتها الوظيفية ضد القوى المعادية.

استنادا إلى موقعها الاستراتيجي الفريد تصنف أوكرانيا ضمن الدول العازلة التي تعزل بين قارتين وبالتالي فهي جزء من الحزام الجغرافي أو حاجز طبيعي بين روسيا والغرب.[13] فالجزء الشرقي من أوكرانيا امتداد طبيعي للجزء الغربي من روسيا الذي تقع فيه العاصمة موسكو وتعد بوابة روسيا على البحر الأسود، وعلى عدة دول من أوروبا الشرقية، ناهيك عن أهمية مساحتها وثقلها الزراعي بتربة تعتبر الأغنى والأخصب في العالم كما تعد أوكرانيا من أغنى الدول بالموارد الطبيعية فهي تحتوي على مناجم الفحم والحديد والصناعات المعدنية بالإضافة إلى مصادر طاقة أخرى كالغاز والبترول والمغنيزيوم، كما تحتوي على أهم وأفضل الجامعات.

2. من جهة أوكرانيا: اتجهت أوكرانيا نحو البحث عن حلفاء خارج إقليمها الجغرافي متأثرة بالتفكير الغربي والنموذج الليبرالي الذي لا تحارب فيه الديمقراطيات بعضها البعض، لقد رجحت أوكرانيا إن صح التعبير التفكير الإيديولوجي على التفكير الجغرافي حيث سعت لتحقيق التوازن مع روسيا لا باعتبارها الطرف الأكثر قوة بل الطرف الأكثر تهديدا، وهذا راجع للإدراكات الأمنية التي صنعها الغرب بعد خلق نخب موالية غربية في أوكرانيا بأن التهديد مصدره روسيا.

كما أن الخروقات الواضحة التي أقدمت عليها الحكومات الأوكرانية المتعاقبة وعدم تنفيذ التزاماتها المباشرة لاتفاق مينسك 2 ووثيقة إعلان سيادة أوكرانيا المعتمدة في 1990 التي تنص على حياد أوكرانيا وعدم انضمامها إلى أي تكتل عسكري في محاولة منها لاستعادة بسط سيطرتها على إقليم الدونباس وشبه جزيرة القرم هو سبب آخر لاشتعال فتيل الحرب حسب ما صرح بها مسؤولون روس.[14]

---

[13] Nataliya Blayakha, Russia Foreign Direct Investment in Ukraine, Publication of Pan European Institute, July 2009,PP 1,35, available at: https://www.utu.fi/sites/default/files/media/Blyakha%200709%20web.pdf. date of access 27/04/2025.

[14]- إلياس سامر،"إتفاقيات مينسك: مخرج لأزمة أوكرانيا أم تعميق لها"، تاريخ النشر2022/05/26 على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/politics، تاريخ الإطلاع :2025/04/24.

3. من الجانب الأمريكي: تحاول الولايات المتحدة إحكام سيطرتها المنفردة على النظام الدولي ولو باستخدام القوة المسلحة وقد عملت على عزل روسيا جيوبوليتيكيا وتطويقها عن طريق منعها من العودة لمناطق نفوذها وعدم اعتراف أمريكا بوجود قوى أخرى لها مجالات نفوذ خاصة بها ناهيك عن التحرك الأمريكي الأوكراني ضد خط نورد ستريم 2، كما تبنت إدارة "جو بايدن " سياسات إعادة الانتشار العسكري خاصة في المناطق التي يمكن من خلالها احتواء روسيا، في كل من أوروبا والمتوسط، المحيط الهادي والهندي وفي منطقة الخليج العربي كذلك. [15]

تعد أوكرانيا ذات أهمية اقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لكن تكتسي أهمية أكبر في الأجندة الأمنية فهي تعتبر من الدول المشكلة للبوابة الشرقية لأوروبا التي لها حدود برية مباشرة مع روسيا، وقد أشار المفكر الاستراتيجي "زيغنيو بريجنسكي " لذلك ؛ بأن أوراسيا هي رقعة الشطرنج الكبرى التي يستمر فيها الصراع على السيطرة العالمية واعتبر أن ردع الولايات المتحدة الأمريكية لروسيا يرتبط بحرمانها من ثلاث دول في آسيا والقوقاز وشرق أوروبا ألا وهي : أوزباكستان ، أذربيجان و أوكرانيا على اعتبار أن هذه الأخيرة مطلة على البحر الأسود المؤدي إلى المضائق التركية البوسفور و الدردنيل و أي وجود أطلسي في أوكرانيا سوف يمنع روسيا من نشر أساطيلها.[16]

ومع تطور الأحداث لم تعد الحرب مقتصرة على طرفيها المباشرين فحسب، بل انخرطت فيها قوي دولية متعددة، مما أكسبها بعدا إقليميا ودوليا معقدا.

❖ المبحث الثاني: الأطراف المشاركة في الحرب الروسية الأكرانية.

تجاوزت الحرب الروسية الأوكرانية حدود الصراع الثنائي بين دولتين جارتين، لتتحول إلى مواجهة معقدة انخرطت فيها أطراف إقليمية ودولية متعددة. وقد ساهم هذا التعدد في تعميق الأزمة وتعقيد مساراتها، حيث تنوعت أشكال الدعم والمواقف وفقًا لمصالح كل طرف وحساباته الاستراتيجية .

➢ المطلب الأول: الأطراف المباشرة.

1ـ روسيا الإتحادية:

تُعد روسيا الاتحادية الطرف المباشر الأساسي في الحرب الروسية الأوكرانية، باعتبارها الدولة المبادرة بالعمل العسكري واسع النطاق ضد أوكرانيا في 24 فبراير 2022. وقد بررت القيادة الروسية هذا التدخل بمبررات أمنية وتاريخية، من بينها "حماية السكان الناطقين بالروسية" في شرق أوكرانيا، و"نزع سلاح الدولة الأوكرانية"، إضافة إلى منع ما تعتبره تهديدًا

[15] إلياس سامر. المرجع السابق.
[16] بولمكاحل إبراهيم، الإستراتيجية الطاقوية الروسية وانعكاساتها على الأمن الطاقوي الأوروبي، المرجع السابق.

وجوديًا يتمثل في مساعي أوكرانيا للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو). غير أن التحليل السياسي والاستراتيجي يشير إلى أن الأهداف الحقيقية للقيادة الروسية تتجاوز تلك التصريحات الرسمية، حيث تسعى موسكو إلى إعادة فرض نفوذها في الفضاء السوفييتي السابق، وتقويض النظام الدولي الليبرالي الذي تقوده القوى الغربية، خصوصًا عبر تقليص نفوذ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في أوروبا الشرقية. عسكريًا، اعتمدت روسيا في البداية استراتيجية الهجوم الخاطف من عدة محاور (الشمال، الجنوب، والشرق) لاستهداف العاصمة كييف، لكنها اصطدمت بمقاومة أوكرانية قوية أدت إلى فشلها في تحقيق الحسم السريع، مما اضطرها إلى إعادة تموضع قواتها والتركيز على إقليم دونباس والجنوب الأوكراني، بالتوازي مع إعلان تعبئة جزئية وتكثيف الضربات الصاروخية على البنية التحتية الحيوية الأوكرانية.[17]

2 ـ أوكرانيا:

تُعد أوكرانيا الطرف المباشر الثاني في الحرب الروسية الأوكرانية، وقد وجدت نفسها في قلب صراع جيوسياسي حاد، ناتج عن تقاطع طموحاتها الوطنية مع مصالح روسيا الإقليمية. فمنذ عام 2014، وبعد الإطاحة بالرئيس الموالي لموسكو في "ثورة الميدان"، تبنت أوكرانيا توجهًا استراتيجيًا نحو التكامل مع الغرب، عبر تعزيز علاقاتها بالاتحاد الأوروبي والسعي للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهو ما اعتبرته روسيا تهديدًا لأمنها القومي. ومع انطلاق الغزو الروسي الشامل في فبراير 2022، تبنّت القيادة الأوكرانية، بقيادة الرئيس فولوديمير زيلنيسكي، موقفًا دفاعيًا حازمًا، مدعومًا بتعبئة وطنية غير مسبوقة ومساندة شعبية واسعة، حيث رُفِع شعار السيادة والاستقلال الوطني في وجه ما اعتبرته "عدوانًا استعماريًا جديدًا". وقد أظهرت القوات المسلحة الأوكرانية قدرة لافتة على الصمود وامتصاص الضربات الروسية، ثم الانتقال إلى مرحلة الهجوم المضاد، مستفيدة من الدعم العسكري الغربي النوعي، لا سيما أنظمة الدفاع الجوي والصواريخ بعيدة المدى والطائرات المسيرة الحديثة.

➢ **المطلب الثاني: الأطراف غير المباشرة**

1ـ الولايات المتحدة الإمريكية: منذ ان حشدت روسيا قواتها العسكرية على الحدود مع أوكرانيا في شهر أكتوبر 2021، ثم تدخلها العسكري في الأراضي الأوكرانية، في 24 فبراير 2022 واجهت الولايات المتحدة أزمة دولية معقدة تعد واحدة من الأزمات الأصعب منذ نهاية الحرب الباردة ، حيث عُدّ التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا تحدياً للهيمنة الأمريكية، وقد أعطى هذا التدخل الولايات المتحدة الأمريكية فرصة إستثنائية لتكريس صورة سلبية عن الرئيس

[17] Russian Offensive Campaign Assessment, December 31, 2024," Institute for the Study of War, accessed May 15, 2025, https://www.understandingwar.org/backgrounder/russian-offensive-campaign-assessment-december-31-2024.

الروسي بوتين من أنه يقود نظاماً مارقاً، واستهدفت الولايات المتحدة من ذلك ردع محاولات روسيا على المدى الطويل عن تحدي الأحادية الأمريكية.[18]

من ذلك حسمت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها من الحرب باتجاه الوقوف ضد روسيا، وقدمت الدعم العسكري والاقتصادي الكامل لأوكرانيا، بل إنها فرضت عقوبات على روسيا، وقد استهدفت تلك العقوبات مؤسسات مالية روسية وأعضاء من النخب الروسية وعائلاتهم والديون السيادية الروسية. وفي إطار توسيع العقوبات على روسيا بسبب الحرب الأوكرانية، أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن في 23 فبراير 2022، فرض عقوبات على الشركة المشغلة لخط أنابيب الغاز نورد ستريم 2 الذي يربط روسيا بألمانيا عبر بحر البلطيق لثني روسيا عن المضي قدماً في عملياتها العسكرية" ضد أوكرانيا، معتبرين أن سوق الطاقة منذ عقود تحوّلت لصالح المشترين على حساب الموردين .كانت فكرتهم تدور حول احتمالية انهيار سوق الطاقة الروسية في ظل عدم وجود زبائن وقد ذكر أن تلك العقوبات هي الدفعة الأولي من العقوبات، وأن الإدارة ستفرض المزيد من العقوبات في حال التصعيد العسكري الروسي ضد أوكرانيا فضلا عن ذلك سعت الولايات المتحدة الامريكية التنسيق مع حلفائها الأوروبيين والمجتمع الدولي لفرض المزيد من العقوبات، حتى أصبحت الولايات المتحدة الامريكية شريكا في الحرب ضد روسيا.[19]

2- الإتحاد الأوروبي : تبنى الاتحاد الأوربي موقفا متشددا وموحداً اتجاه روسيا منذ بداية الحرب وهو الوقوف الى جانب أوكرانيا للدفاع عن نفسها في الحرب ، إذ دعا الاتحاد في 25 فيفري روسيا الى الوقف الفوري لهجماتها العسكرية على أوكرانيا وسحب قواتها واحترام سيادة أوكرانيا واستقلال ووحدة أراضيها واعرب رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل ورئيسة المفوضية الأوربية اورسولا فون ديرلان في بيان مشترك في 18 مارس ان الاتحاد الاوروبي يدين بأشد العبارات الممكنة العدوان الروسي العسكري الغير مسبوق على أوكرانيا والذي يُعد انتهاك للقانون الدولي وتقويض للأمن الأوروبي والاستقرار العالمي، وشدد ايضاً الاتحاد الأوروبي على أنه مثل هذا الاعتداء القسري واستعمال القوة ليس له مكان في القرن الحادي والعشرين، وأن الاتحاد الأوروبي يقف بحزم مع أوكرانيا وشعبها في مواجهة هذه الحرب، وأخيرا تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم كافة الدعم السياسي والمالي والانساني ومن جهة أخرى يلتزم الاتحاد الأوروبي بمواصلة التعبير عن تضامنه ودعمه للاجئين الفارين من الحرب في أوكرانيا والدول التي تستضيفهم، كما أنه ينسق أيضاً مع الشركاء والحلفاء داخل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية والناتو، ومجموعة السبع، وقد أدان المجلس الأوروبي الهجمات

[18]- عبده أحمد جلال محمود، السياسة الامريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 17، العدد 16، جامعة السويس (مصر)، أكتوبر 2022، ص 424.

[19] عبده أحمد جلال محمود، المرجع السابق.

الروسية ضد المدنيين والبنى التحتية المدنية، وأكد من جديد على ضرورة احترام القانون الإنساني الدولي وتمثل هذا الدعم في:

1/2 المساعدة العسكرية: أعلن الاتحاد الأوروبي عن تقديم 2.5 مليار يورو لتمويل المساعدات العسكرية لأوكرانيا، أذ اعتمد المجلس على اثنين من تدابير المساعدة في إطار مرفق السلام الأوروبي إذ تهدف المساعدة الأولى إلى زيادة دعم الاتحاد الأوروبي لقدرات ومرونة القوات المسلحة الأوكرانية للدفاع عن وحدة أراضي وسيادة البلاد، والثانية حماية السكان المدنيين ضد العدوان العسكري الروسي المستمر.[20]

2/2 مساعدة اللاجئين وتقديم العون: في أواخر جويلية 2022، نزح حوالي 7 ملايين شخص داخل أوكرانيا وفر أكثر من 6 ملايين من أوكرانيا. حيث وفر الإتحاد آلية للحماية المؤقتة للمواطنين الأوكرانيين وغيرهم من المقيمين القانونيين في أوكرانيا كحقوق الإقامة الفورية والحصول على المزايا في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، بين شهري فيفري وجويلية من عام 2022، أقام الاتحاد الأوروبي بتعبئة 4.1 مليار يورو كمساعدات لأوكرانيا، بما في ذلك المساعدات المالية والإنسانية وتوفير إمدادات الطوارئ العينية. وفي جويلية 2022، أعلن الاتحاد الأوروبي عن تقديم مليار يورو إضافية في صورة مساعدات مالية كلية، وهي الشريحة الأولى من حزمة الدعم المالي المقترحة لأوكرانيا وهي 9 مليارات يورو.

3/2 معالجة التضليل الإعلامي: أدان الاتحاد الأوروبي حملة التضليل التي شنتها روسيا ضد أوكرانيا وأوقف بث خمس وسائل إعلام روسية مملوكة للدولة، بما في ذلك روسيا اليوم (آرتي) وسبوتنيك، عبر جميع أنواع المنصات (الكابلات والأقمار الصناعية والمواقع الإلكترونية والتطبيقات. ومن خلال مشروعه المسمى EUvsDisinfo يعكف الاتحاد الأوروبي أيضاً على معالجة التضليل الإعلامي الذي يستهدف أوكرانيا. مع أن هذه الخطوة قد تُفهم في سياق حماية الأمن المعلوماتي الأوروبي، إلا أنها تثير في المقابل إشكالية الانتقائية في تطبيق مبدأ حرية التعبير، حيث يبدو أن هذا الحق يُمنح أو يُقيَّد وفقًا لمدى توافق الخطاب الإعلامي مع المصالح الغربية. وبالتالي، فإن هذه السياسة تبرز إزدواجية المعايير وتُظهر تناقضًا بين الشعارات الليبرالية التي يتبنّاها الغرب، والممارسات الفعلية التي قد تُقيد حرية الإعلام والرأي في سياقات معينة، لا سيما عندما تتعارض هذه الآراء مع السرديات الغربية الرسمية.

4/2 معالجة الاعتماد على الطاقة: تعهد الاتحاد الأوروبي بتقليل اعتماده على روسيا في مجال الطاقة بما في ذلك خفض الطلب على الغاز الروسي بمقدار الثلثين بحلول نهاية عام 2022. ومن ناحية أخرى. يشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق والانزعاج إزاء انخفاض تدفقات

[20] European Council (European Peace Facility: EU support to Ukraine increased to €2.5 billion, Council of the EU, 2022,in : https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-rel 75

الغاز الروسي إلى أوروبا والمزيد من القطع. وقد اعتمد اتحاد الأوروبي خطة لتقنين الغاز في حالة نقص الإمدادات على الرغم من أن النقاد يلاحظون أنها تحتوي على العديد من الإعفاءات ويشككون في فعاليتها.[21]

5/2 العقوبات : بإيعاز إمريكي فرض الاتحاد الأوروبي عدة جولات من التدابير العقابية أو التقييدية المتزايدة لشل قدرة روسيا على تمويل الحرب ضد أوكرانيا، تشمل هذه العقوبات.[22]

– فرض تجميد الأصول وحظر السفر على 1212 من المسؤولين والمشرعين الروس وغيرهم وتجميد أصول 108 كيانات بما في ذلك عدة بنوك رئيسية.

ـ توسيع العقوبات على القطاع المالي الروسي، بما في ذلك قيود الديون والأسهم وحقوق الملكية على بنوك وشركات معينة .

– تقييد المعاملات مع البنك المركزي الروسي ومنع الوصول إلى حيازاته الاحتياطية.

ـ فصل عشر مؤسسات مالية روسية رائدة عن سوفت (نظام المراسلة المالية الدولي المهيمن في العالم ومقره في بلجيكا)، بما في ذلك سبيربانك وهو أكبر بنك في روسيا.

– حظر واردات الفحم الروسية.

– حظر واردات النفط الخام والمنتجات النفطية الروسية مع استثناء النفط الخام الذي يتم تسليمه عبر خطوط الأنابيب وحظر خدمات نقل النفط.[23]

–حظر بعض الصادرات في قطاعات تكرير النفط والطيران والبحرية والتكنولوجيا مثل أشباه الموصلات.

– إغلاق المجال الجوي والموانئ والطرق المؤدية للاتحاد الأوروبي كالطائرات والسفن وشركات الشحن الروسية على التوالي مع بعض الاستثناءات، بما في ذلك البضائع ذات الصلة بالطاقة.

– توسيع العقوبات المفروضة على بيلاروسيا لدعم غزو روسيا لأوكرانيا.

03 ـ الصين: تُعدّ الصين من أبرز الأطراف غير المباشرة في الحرب الروسية الأوكرانية، لما لها من ثقل اقتصادي وجيوسياسي عالمي، ولعلاقتها الاستراتيجية المعقدة مع روسيا. منذ اندلاع الصراع، تبنّت بكين موقفًا محسوبًا يتسم بـ "الحياد الظاهري"، إذ امتنعت عن إدانة الغزو الروسي في المحافل الدولية، ورفضت الانضمام إلى العقوبات الغربية المفروضة على موسكو، في حين أكدت على ضرورة احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، ما عُدّ تناقضًا يعكس حسابات دقيقة. كما كثّفت الصين تعاونها الاقتصادي مع روسيا، خصوصًا في مجال

---

[21] بيارق على عزيز، المواقف الدولية من التدخل الروسي في أوكرانيا، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، جامعة تكريت، تاريخ النشر:2023/03/25، ص 76، 78.

[22] Timeline EU restrictive measures against Russia over Ukraine, European Council 2022, in: http//www.consilium.europa.eu/en/.2022-05-

[23] نسيبة أشرف، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الإتحاد الأوروبي، مركز الحضارة للدراسات، تاريخ النشر:2022/04/04، على الموقع:https://hadaracenter.com ، تاريخ الإطلاع:2025/04/26.

الطاقة والتجارة، ما ساعد موسكو جزئيًا على تخفيف أثر العقوبات الغربية. من جهة أخرى، طرحت بكين مبادرات دبلوماسية لحل النزاع، لكن دون تأثير فعلي يُذكر على مسار الحرب. ويعكس هذا الموقف رغبة الصين في الاستفادة من إضعاف الغرب وانشغاله بالحرب، مع تجنّب الانخراط المباشر في الصراع تفاديًا للإضرار بمصالحها التجارية العالمية. بذلك، تبرز الصين كطرف غير مباشر يُوازن بين دعم روسيا استراتيجيًا والحفاظ على علاقاتها الدولية، خاصة مع أوروبا والولايات المتحدة.

04 ـ الجمهوريات السوفياتية السابقة: تُعدّ الجمهوريات السوفياتية السابقة من بين الأطراف غير المباشرة المتأثرة بشدة بالحرب الروسية الأوكرانية، نظرًا لارتباطها التاريخي والجغرافي والسياسي بكل من روسيا وأوكرانيا. بعض هذه الدول، مثل جورجيا ومولدوفا، أبدت تخوفًا واضحًا من إمكانية تعرّضها لمصير مشابه لما تواجهه أوكرانيا، في ظل استمرار الطموحات التوسعية الروسية، ما دفعها إلى تعزيز علاقاتها بالغرب والسعي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. في المقابل، دول أخرى كبيلاروسيا اختارت الاصطفاف مع روسيا، بل وسمحت باستخدام أراضيها كمنصة لانطلاق الهجوم على أوكرانيا، مما جعلها طرفًا غير مباشر داعمًا. أما دول آسيا الوسطى مثل كازاخستان وأوزبكستان، فقد تبنّت مواقف أكثر حذرًا وتوازنًا، ساعية للحفاظ على علاقات جيدة مع كل من موسكو والغرب، في ظل تخوفها من تداعيات اقتصادية وأمنية داخلية. وبذلك، تمثل الجمهوريات السوفياتية السابقة طيفًا متنوعًا من المواقف التي تتراوح بين الدعم والتحفظ، لكنها جميعًا تتأثر بتغير موازين القوى الإقليمية الناتجة عن هذه الحرب.[24]

05 ـ كوبا: وهي أقدم حلفاء روسيا، كما تعاونت مع الاتحاد السوفيتي سابقا. دعمت روسيا سياسيًا في الحرب الروسية الأوكرانية، انطلاقًا من تحالفها التاريخي معها وموقفها المناهض للسياسات الأمريكية. ورغم أنها لم تشارك عسكريًا أو اقتصاديًا بشكل مباشر، فإنها حمّلت الولايات المتحدة وحلف الناتو مسؤولية تصاعد الأزمة، ودعت إلى حل سلمي للنزاع. يعكس موقف كوبا رغبتها في الحفاظ على تحالفاتها الاستراتيجية دون الانخراط المباشر، مع الحرص على تجنّب مزيد من العزلة الدولية. وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد ناقش مؤخرا مع نظيره الكوبي ميغيل دياز كانيل عن كيفية تعزيز العلاقات الثنائية وخطة تعاون استراتيجية.

06 ـ إيران: برزت إيران كطرف غير مباشر مثير للجدل في الحرب الروسية الأوكرانية، خاصة بعد الاتهامات الغربية بتزويد روسيا بطائرات مسيّرة استخدمت في استهداف البنية

[24] يورونيوز،"تعرف على قائمة الدول التي تدعم الغزو الروسي على أوكرانيا"،2022/02/27، على الموقع: https://arabic.euronews.com/2022/02/27/list-supporting-countries-russian-invasion-to-ukraine، تاريخ الإطلاع:2025/04/19.

التحتية الأوكرانية. ورغم نفي طهران المتكرر لهذه المزاعم، إلا أن تقارير استخباراتية دولية أكدت وجود تعاون عسكري بين البلدين. وتأتي مواقف إيران من منطلق تقاربها السياسي مع روسيا في مواجهة الضغوط والعقوبات الغربية، إضافة إلى رغبتها في تعزيز قدراتها التقنية والعسكرية من خلال هذا التعاون. ومع ذلك، فإن تورطها غير المباشر يعرضها لانتقادات دولية متزايدة، وقد يؤدي إلى تعقيد علاقاتها مع بعض الدول الأوروبية. بهذا، تُعد إيران من الأطراف غير المباشرة ذات التأثير العسكري المحدود، ولكن السياسي والاستراتيجي البارز في مجريات الحرب. وقدمت روسيا في السنوات الأخيرة دعما دبلوماسية في الأمم المتحدة ضد العقوبات الأمريكية، كما زودتها بالأسلحة المتقدمة.[25]

07 ـ كوريا الشمالية: قدم زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون، دعمه المباشر للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، كما طالب الولايات المتحدة بالتوقف عن محاولة عزل روسيا عالميا.

وتعتبر روسيا أحد حلفاء كوريا الشمالية القلائل إضافة إلى الصين. وعارضت موسكو الجهود الأمريكية لفرض عقوبات على بيونغ يانغ بخصوص برنامجها النووي.

08 ـ سوريا: كان الرئيس السوري، بشار الأسد من أول الداعمين لغزو روسيا لأوكرانيا، كما قال إن الغزو " تصحيح للتاريخ وإعادة للتوازن إلى العالم الذي فقده بعد تفكك الاتحاد السوفيتي." وتدعم موسكو نظام الأسد منذ بداية الحرب الأهلية في سوريا 2011 كما تسيطر على ترسانة عسكرية كبيرة في سوريا.

09 ـ فنزويلا: أظهرت فنزويلا دعمًا سياسيًا واضحًا لروسيا خلال الحرب الروسية الأوكرانية، متهمةً الغرب، خاصة الولايات المتحدة، بتأجيج الصراع. وقد حافظت على علاقات وثيقة مع موسكو، خاصة في مجالات الطاقة والتعاون العسكري، دون المشاركة المباشرة في النزاع. ويعكس هذا الموقف اصطفاف فنزويلا الأيديولوجي مع روسيا في مواجهة النفوذ الغربي، ضمن استراتيجية تعزز تحالفاتها الدولية في ظل العقوبات الغربية المفروضة عليها.

10 ـ نيكاراغوا: دعمت روسيا سياسيًا في الحرب الروسية الأوكرانية، متهمةً الولايات المتحدة والناتو بالمسؤولية عن اندلاع النزاع. كما ألقى رئيس نيكاراغوا دانيال أورتيجا باللوم على أوكرانيا لإثارة الحرب من خلال البحث عن عضوية الناتو.[26] وقد حافظت على تحالفها التقليدي مع موسكو من خلال مواقف دبلوماسية مؤيدة، وتعاون أمني محدود. ورغم غياب أي دور مباشر في ساحة المعركة، فإن موقف نيكاراغوا يعكس اصطفافًا أيديولوجيًا ضد الغرب، ويؤكد على استمرار تأثير التوازنات الدولية في أميركا اللاتينية.

11 ـ تركيا: تمثل تركيا حالة خاصة بين الأطراف غير المباشرة في الحرب الروسية الأوكرانية، إذ تجمع في موقفها بين عضويتها في حلف شمال الأطلسي (الناتو) وعلاقاتها الاستراتيجية

[25] - يورونيوز، المرجع السابق.
[26] - يورونيوز، المرجع السابق.

مع كل من روسيا وأوكرانيا. فمن جهة، دعمت أنقرة أوكرانيا عبر تزويدها بطائرات مسيّرة من طراز "بيرقدار"، وأعربت عن رفضها لضم روسيا للأراضي الأوكرانية، ومن جهة أخرى، امتنعت عن المشاركة في العقوبات الغربية المفروضة على موسكو، وواصلت التعاون الاقتصادي معها، خاصة في مجالات الطاقة والسياحة. وقد لعبت تركيا دور الوسيط النشط بين الطرفين، لا سيما من خلال رعاية اتفاق تصدير الحبوب عبر البحر الأسود في عام 2022. ويعكس هذا الموقف سياسة خارجية براغماتية تهدف إلى تعزيز دورها الإقليمي والدولي، والحفاظ على مصالحها الاقتصادية والأمنية في ظل الصراع القائم. بهذا، تبرز تركيا كطرف غير مباشر يسعى إلى تحقيق التوازن بين التحالفات الغربية والمصالح القومية.[27]

أسهم تعدد الأطراف المنخرطة في الحرب الروسية الأوكرانية في تصعيد حدة الحرب وتوسيع رقعتها الجيوسياسية، مما جعل آثارها تتجاوز الساحة الأوكرانية لتطال مختلف الفاعلين الدوليين. وقد كان الاتحاد الأوروبي في مقدمة المتأثرين، حيث واجه تداعيات اقتصادية وأمنية عميقة أعادت رسم ملامح سياساته الداخلية والخارجية.

❖ المبحث الثالث: تبعات الحرب الروسية الأكرانية على الإتحاد الأوروبي.

ألقت الحرب الروسية الأوكرانية بظلالها الثقيلة على الاتحاد الأوروبي، الذي وجد نفسه في مواجهة أزمة متعددة الأبعاد طالت أمنه، واقتصاده، واستقراره السياسي. وقد أدت هذه الحرب إلى تغييرات جوهرية في سياسات الاتحاد الأوروبي، سواء على مستوى العلاقات الخارجية أو على صعيد التوازنات الداخلية، لتكشف بذلك عن مواطن القوة والضعف في بنية الاتحاد وتدفعه نحو إعادة رسم أولوياته الاستراتيجية.

➢ المطلب الأول: آثار الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن العسكري للاتحاد الأوروبي.

أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى دفع دول الاتحاد الاوربي لمراجعة قضية الأمن الأوروبي، ومراجعة دراسة الحرب غير التقليدية في الحسابات الأمنية الأوربية لصالح التهديدات الأمنية التقليدية. كما تأكدت أن روسيا لاتزال وستظل طرفاً مؤثراً في توازن القوى الأوروبي بشكل مباشر بسبب قدراتها العسكرية الضخمة، وبشكل غير مباشر من خلال دعمها لدول معينة في شرق أوروبا. [28]

ولقد أصبح إهتمام دول الإتحاد الأوروبي بضرورة ايجاد بنية أمنية خاصة بها على مدى السنوات المنصرمة لاسيما بعد ضم روسيا للقرم الأوكراني لها في العام 2014. وفي مؤتمر

---

[27] Zineb Riboua, Understanding Turkey's Role in the Russia-Ukraine War (Hudson Institute, April 2025), https://www.hudson.org/security-alliances/understanding-turkeys-role-russia-ukraine-war-zineb

[28] –ايمان رجب،" ترتيبات الأمن الاوربي على ضوء الحرب الروسية الاوكرانية، ابعادها والتأثير ومسارات المستقبل"، تاريخ النشر 09 أماي 2022، على الربط:/ https://trendsresearch.org/ar/insight ، تريخ الإطلاع 2025/04/16.

سياسات الأمن الذي عقد في ميونيخ بألمانيا في فيفري من العام 2015 ظهرت خلافات أمريكية أوروبية حول الأمن المطلوب لحماية أوروبا أثناء الأزمات والحروب، وبرز رأي قوي تؤيده الولايات المتحدة بأن الوحدة الأوروبية الأطلنطية أصبحت ضرورة وأكثر أهمية من ذي قبل[29].

إن استيلاء القوات الروسية على شبه جزيرة القرم وضع روسيا في حالة انتهاك لمذكرة بودابست .وقد أثار الرئيس الأوكراني زيلنيسكي في مؤتمر ميونخ للأمن في فيفري 2022 انسحاب بلاده من المذكرة لإخلال روسيا بالضمانات الممنوحة لها، بعد اعتراف روسيا بجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك.[30]

ومنذ اندلاع الحرب الأوكرانية في العام 2014 نظم حلف شمال الأطلسي عدة اجتماعات وأصدر بياناً مشتركاً في أفريل من العام نفسه، يدين تصرفات روسيا ويدعو إلى اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز قدرة أوكرانيا على ضمان أمنها وتطوير قواتها المسلحة.

لقد كان من نتائج حرب أوكرانيا أن قويت فكرة اقامة سياسة أمنية ودفاعية مشتركة للأمن الأوروبي في تشكيل قوات أمنية منفصلة عن حلف شمال الأطلسي الذي تهمين عليه الولايات المتحدة مما يسمح لدول الإتحاد بتطوير رؤية استراتيجية موحدة ومستقلة.

ولمواجهة الحرب الروسية اتخذ الإتحاد الأوروبي قرارات تقضي بفرض عقوبات اقتصادية على روسيا، وقرر تقديم المساعدات العسكرية إلى أوكرانيا، وقد نجم عن الغزو تنسيق أوروبي مع الولايات المتحدة كي يبدو موقفاً موحداً أمام روسيا. في حين سعت روسيا إلى إثارة الخلافات بين الولايات المتحدة والحلف الأوروبي لأضعاف الجبهة الغربية في مواجهة غزوها. وعلى الرغم من إدانة الاتحاد الأوروبي للغزو ووقوفه إلى جانب أوكرانيا لمواجهته، فأنه أكد على أن قرارات الإنضمام إلى الأحلاف الدولية هي محض قرارات سياسية وسيادية خاصة بكل دولة، وشدد في الوقت نفسه عن عدم تغير سياسة "الباب المفتوح" الخاصة بانضمام أعضاء جدد إلى حلف الأطلسي. ولكن في حقيقة الأمر كان هناك القليل من الحماس بين دول الإتحاد بشأن إنضمام أوكرانيا إلى حلف الأطلسي، وترى بعض حكومات الإتحاد أن الإلتزام تجاه أوكرانيا هو إلتزام أمني فقط.[31]

لقد نجم عن تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي نتائج كبيرة، أولها أنها سعت لإعادة النظر في نظامها الأمني والدفاعي، وهذه الحرب كانت مبرراً لتطوير دول الاتحاد الأوروبي لنظام أمنى أوروبي خالص ومستقل عن حلف الأطلسي ولا يتأثر بالسياسات

---

[29] -عباس عقيلة، تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الأورو اطلنطي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 17، العدد07، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2017/06/30، ص311.

[30]- عباس عقيلة، المرجع السابق.

[31] –جاك باروك وبيرند ريجيرت، ما تداعيات غزو روسيا لأوكرانيا على الاتحاد الأوربي؟، تاريخ النشر2022/01/08، على الموقع: https://www.dw.com/ar، تاريخ الإطلاع 2025/02/08.

الأمريكية، وقد يكون هذا الغزو الروسي متغيراً مهما قد يدفع الأوروبيين لأحداث نقلة نوعية في ترتيبات الأمن الأوروبي فيما يتعلق بالتهديدات والمخاطر الأمنية المشتركة التي تواجههم. لقد كشفت الحرب أن هناك قصوراً في ترتيبات الأمن الأوروبي على الرغم من الجهود التي بذلت في ايجاد قدر من الإجراءات والمؤسسات لحماية أمن الدول الأوروبية، حيث بدا واضحاً أن هناك ضعفاً في الجانب العسكري لتلك الترتيبات الأمنية.

ومن بين آثار الحرب على الأمن الأوروبي هو سعي بعض الدول الأوربية المحايدة مثل فنلندا والسويد، إلى التخلي عن سياسة الحياد والانضمام إلى حلف الأطلسي بسبب عدم قناعتها بجدوى الحياد في الحفاظ على أمنها القومي نتيجة للغزو الروسي لأوكرانيا وخشية من وقوعها ضحية لهجوم روسي، لاسيما، أن فنلندا الدولة المجاورة لروسيا وقعت سابقاً تحت الاحتلال الروسي. [32]

➢ المطلب الثاني: آثار الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الإقتصادي للإتحاد الأوروبي:

إن آثار الحرب الروسية الأوكرانية على أمن الإتحاد الأوروبي ليست ذات طبيعة عسكرية فقط وإنما ذات طبيعة إقتصادية أيضاً.

1- تراجع النمو الاقتصادي: أدت الحرب الروسية الأوكرانية لتباطؤ نمو اقتصاد الاتحاد الأوروبي، وسط المتاعب السابقة بسبب جائحة كورونا فالمتوقع أن يشهد الاتحاد نموا اقتصاديا بنسبة 27 في المائة فقط، بدلاً من 3.9 في المائة المتوقعة فقد خفض " مدفوعاً بطبيعة الحال بالتراجع المتوقع في التجارة الخارجية الأوروبية مع روسيا، وتباطؤ الاستهلاك الخاص.[33]

2- تداعيات سلبية على التجارة: تعد روسيا خامس أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي يشكل حجم التبادل بينهما نسبة 6% من إجمالي حجم التجارة في الاتحاد الأوروبي مع العالم فمقداره7% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي يأتي من روسيا، و4.5% من إجمالي صادراته يتجه إلى روسيا، ووفقا للإحصاءات الصادرة عام 2020 فإن ما مقداره 36.5% من واردات روسيا يأتي من الدول الأوروبية فضلا عن أن 37.9% من صادراتها يولي وجهه شطر دول الاتحاد الأوروبي. فإن حجم التجارة بين روسيا والاتحاد الأوروبي قد سجل إجماليًا مقداره 257.5 مليار يورو، فإن الصراع الحالي من شأنه التأثير على حجم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوربي وروسيا.[34]

---

[32] د. ايمان رجب، ترتيبات الأمن الاوربي على ضوء الحرب الروسية الاوكرانية، ابعادها والتأثير ومسارات المستقبل"، المرجع السابق.

[33]-ابتسام عازم، الأمم المتحدة تحذر من تداعيات الأزمة الأكرانية على منظومة الغداء والطاقة العالميين، تاريخ النشر 2022/06/08، على الرابط،https://www.alaraby.co.uk/econom ، تاريخ الاطلاع 2025/04/19.

[34] -جهاد يايجي، حجم التجارة بين روسيا والإتحاد الأوروبي، تاريخ النشر:2022/04/16،على الموقع: https://www.aljazeeramubasher.net/opinions/2022/4/16 ، تاريخ الاطلاع :2025/04/19.

3- خسائر في الاستثمارات الأوروبية الروسية: باتت الأصول الأوروبية في روسيا عرضة لخطر المصادرة أو التأميم بسبب الحرب الراهنة والعقوبات الغربية، ويصل رصيد استثمارات بلدان الاتحاد الأوروبي في السوق الروسي نحو 311.4 مليار يورو (أي ما يعادل 340 مليار دولار) حتى عام 2019. بينما بلغت الاستثمارات الروسية في دول الاتحاد الأوروبي ما قيمته 136 مليار يورو خلال العام نفسه.[35]

4- تداعيات طاقوية: تزود روسيا أوروبا بالكثير من موارد الطاقة التي تستخدم في تشغيل الأعمال التجارية، وتدفئة المنازل، بالإضافة إلى المعادن، وسلع أخرى لصناعة الأسمدة الزراعية، كما تصدر أوروبا لروسيا البضائع المصنعة وخاصة الآلات ومعدات النقل كما تستورد ألمانيا حوالي نصف احتياجاتها من الغاز الروسي، بينما تحصل فرنسا على ربع إمداداتها فقط من روسيا، وفقا لأحدث البيانات المتاحة، وكان أكبر مصدر للغاز الفرنسي النرويج ، حيث استوردت فرنسا 35 % منها، إيطاليا أيضا من بين أكثر الدول تأثرا في حال وقف إمدادات الغاز بسبب اعتمادها على الغاز الروسي بنسبة 46 .[36]

5- تداعيات على الأمن الغذائي: تعد روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم، وفي المجمل توفر كل من روسيا وأوكرانيا معا أكثر من ثلث صادرات الحبوب العالمية، وفي ضوء تطورات احرب ارتفعت أسعار المواد الأساسية، بما في ذلك السلع الزراعية خاصة القمح والذرة بنسب تفاوتت بين 40% إلى 60% سيدفعان بالتضخم نحو مزيدا من الارتفاع مما يؤدي بدوره إلى تأكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب بصفة عامة ، وعليه فإن الإمدادات العالمية من المنتجات الزراعية الرئيسية، بما في ذلك القمح والشعير والذرة وزيت عباد الشمس، انخفضت بنسبة تتراوح بين 10% و 50%، وعلى الرغم من ذلك فإن الدول الأوروبية بخلاف الدول النامية تواجه مصاعب في تأمين السلع الغذائية، نظرا لأن القارة مركز رئيسي لإنتاج المحاصيل الزراعية والصناعات الغذائية علي مستوى العالم .[37]

6- ارتفاع معدل التضخم: بلغ معدل التضخم في منطقة اليورو نحو 5.8% خلال فيفري 2022، وهو أعلى مستوى له منذ 20 عاما، حيث استمرت أسعار السلع والخدمات بالمنطقة في الزيادة نتيجة جائحة كورونا، ومع ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء مجددا بسبب الحرب[38].

---

[35]-فهرون مصطفى ،تداعيات الأزمة الأوكرانية على الاقتصاد الأوروبي في الأمد القصير ، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ،تاريخ النشر: 2022/03/17،على الموقع: https://futureuae.com/،تاريخ الإطلاع: 2025/04/19.

[36]-أوصيف محمد الصالح، ميشتر فطيمة، تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على إقتصاد الإتحاد الأوروبي بين حتمية الإنتقال الطاقوي وضرورة الطاقة الناضبة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 8 العدد 01، جامعة طاهري محمد، بشار(الجزائر)، 2023/06/30، ص 176.

[37]-عازم إبتسام ، الأمم المتحدة تحذر من تداعيات الأزمة الأكرانية على منظومة الغداء والطاقة العالميين. المرجع السابق.

[38]-إيمان زهران ،كيف تأثر أزمة روسيا وأوكرانيا على الأمن الغذائي في العالم؟ تاريخ النشر: 2022/06/16، على الموقع: https://south24.net/news/news.php?nid=2755، تاريخ الإطلاع 2025/04/19.

7- تداعيات على خطوط الإمداد: أدت الحرب الأوكرانية إلى اضطرابات إضافية لقطاع اللوجستيات العالمي، والذي مازال لم يتعافى بعد من سلبيات جائحة كورونا خلال العامين الماضيين، وتسببت المخاطر المصاحبة للحرب الأوكرانية في توقف العديد من كبريات شركات الملاحة العالمية في نقل البضائع من وإلى روسيا وأوكرانيا، ومن ثم ارتفاع أسعار الشحن البحري على المستوى العالمي، فيما اتجهت الحكومات والشركات العالمية لإعادة تقييم إدارة سلاسل التوريد والتراجع عن إدارة مخزون السلع الأساسية وفق مبدأ في الوقت المناسب، حيث أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع الأسعار الآجلة لناقلات النفط خلال شهر أفريل وماي 2022 وبمتوسط 120% عن الطرق البحرية العالمية الرئيسة .[39]

8- تداعيات على قطاع السياحة: تعد روسيا ثالث أكبر مصدر للسياحة في أوروبا، وفقاً لقاعدة بيانات "جلوبال داتا(Global Data) "، حيث يقدر عدد الرحلات المتجهة من روسيا إلى أوروبا نحو 25.5 مليون رحلة خلال عام 2021. لذا فإن الوضع الحالي سيضر بقطاع السياحة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي.[40]

9- تداعيات على نشاط التصنيع: تعد روسيا مورد رئيسي للسلع الأساسية لأوروبا، لذا فإن انقطاع الإمدادات من هذه السلع، سيترتب عليه تفاقم مشاكل سلاسل التوريد الحالية وتعطيل صناعات معينة بشكل كبير مثل السيارات، وستضطر بعض مصانع السيارات في أنحاء أوروبا لخفض إنتاجها، نتيجة تعطيل توريد المكونات الأولية الضرورية لإنتاج أشباه الموصلات والبطاريات وغيرها من المكونات اللازمة للصناعة.

10- تداعيات على البنوك والخدمات المالية: تعد البنوك الأوروبية أكثر المؤسسات الأوروبية انكشافا على روسيا، وتبلغ أصول المؤسسات المالية المملوكة لبلدان الاتحاد الأوروبي بروسيا نحو 60 مليار يورو (65.5 مليار دولار)، بحصة إجمالية تبلغ 4% من أصول القطاع المصرفي الروسي .كما تظهر بيانات بنك التسويات الدولية أن لدى كل من البنوك الفرنسية والإيطالية مطلوبات مستحقة من الديون الروسية بلغت حوالي 25 مليار دولار، في حين أن البنوك النمساوية دائنة للكيانات الروسية بنحو 17.5 مليار دولار، وفي ظل الحرب، تزايدت المخاوف من أن البنوك سوف تحتاج مرة أخرى إلى زيادة مخصصات خسائر القروض، والتي شهدت تراجعاً بعد ارتفاعها المفاجئ بسبب الجائحة في عام 2020.[41]

---

[39] - فهرون مصطفى، تداعيات الأزمة الأوكرانية على الاقتصاد الأوروبي في الأمد القصير. المرجع السابق.

[40] - عصام عبد الشافي، الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 2022/05/03، على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5361، تاريخ الإطلاع 2025/04/19.

[41] - عصام عبد الشافي، المرجع سابق.

11- تداعيات على الأسواق الطاقة الدولية.

أ- ارتفاع أسعار النفط: واصلت أسعار النفط والغاز من أدنى مستوياتها منذ تفشي جائحة كورونا وكذا بداية الحرب الروسية الأوكرانية حيث تعد روسيا من أكبر مصدري الطاقة في العالم بعد مضي شهر على أزمة الحرب الروسية على أوكرانيا، ارتفعت أسعار النفط في الأسواق الدولية، ومن أبرز مظاهر تلك الحالة تذبذب الأسعار بين ارتفاع وتراجع، مما أربك واضعي ميزانيات الدول والشركات بشأن أسعار الطاقة، ومدى تكلفتها في تسعير السلع والخدمات. وفي ظل تهديد روسيا بقبول دفع ثمن صادراتها النفطية بالروبل، وعقوبات أوروبية وأميركية تعمل على شل المقدرات المالية لروسيا، تعطل واحد من أهم خطوط أنابيب النفط، وهو خط بحر قزوين، الذي يحمل البترول من كازاخستان وروسيا إلى أوروبا. مما أدى بهذا إلى صدمة إلى مستوى الأسواق المالية وارتفاع العقود الآجلة للنفط مما أثر ذلك على تكلفة شرائه للدول الأوروبية.

فبالنظر لإعتماد دول الإتحاد الأوروبي على روسيا في مجال الطاقة، ولاسيما في مجال الغاز أدى إلى إيجاد تبعية أوروبية لروسيا. وهناك بعض الدول الأوروبية التي تعتمد إعتماداً كبيراً جداً على روسيا في مجال استيراد الغاز، وأصبح لروسيا شبكة من الأنابيب التي تنقل الغاز من أراضيها إلى دول الاتحاد الأوروبي. وأصبح تخلي دول الاتحاد عن الغاز الروسي مسألة صعبة، لأن روسيا هي الممول الخارجي الهام للغاز الطبيعي إلى الإتحاد بما يعادل (50%) من إمداداتها الإجمالية، ويساوي (25%) من مجمل استهلاك دول الاتحاد من الغاز. [42]

ب - ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي: إن قرار الإتحاد الأوروبي بالاستغناء تدريجياً عن استيراد الغاز الروسي الحق خسائر كبيرة بالدول الأوروبية تفاوتت ما بين دول تعتمد اعتماداً كبيراً على الغاز الطبيعي الروسي وبين دول تعتمد عليه بنسبة قليلة.

لقد رفعت الحرب أسعار الغاز الطبيعي والنفط والمشتقات النفطية إلى مستويات غير مسبوقة، وساهمت بشكل مباشر في ارتفاع معدل التضخم لأول مرة بنسبة أعلى من المعدل الأمريكي، وتشير بيانات يوروستات إلى أن التضخم بلغ (7,4%) في منطقة اليورو، إذ قفزت أسعار الطاقة في المتوسط بنسبة (45%) منذ بداية عام 2022 إلى مارس من نفس العام، بينما من المتوقع أن يسفر أي حظر أوروبي على النفط الروسي عن رفع تكاليف المحروقات إلى مستويات أعلى خلال المدة اللاحقة، لاسيما أن روسيا زادت قبالة ذلك من استخدام ورقة الغاز والضغط على الأوروبيين.[43]

---

[42] ادم ي. سينسكي، **افاق الطاقة العالمية، في الأمن والطاقة، نحو استراتيجية سياسية خارجية جديدة**، ترجمة حسام الدين خضور، ط1، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سورية، 2011، ص64.

[43] أوصيف محمد الصالح، ميشتر فطيمة، المرجع السابق، ص 177.

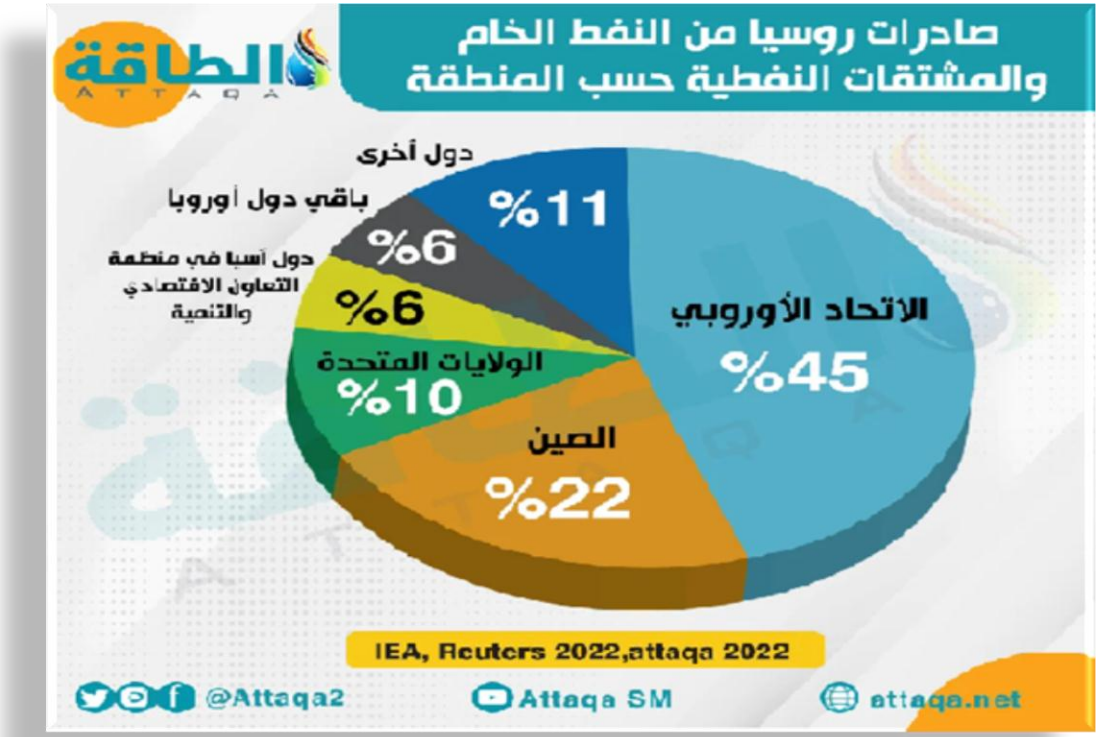

الشكل 01: نسبة صادرات روسيا من النفط الخام والمشتقات النفطية حسب المنطقة

المصدر: الطاقة على الموقع https://attaqa.net.

خلاصة الفصل:

إن الصراع الروسي الأوكراني يمثل امتدادًا لتوترات تاريخية معقدة تعود جذورها إلى الحقبة السوفياتية، حيث كانت أوكرانيا جزءًا من المجال الجيوسياسي الروسي. كما إن توسع حلف الناتو نحو الشرق ودعم أوكرانيا للاندماج في المنظومة الغربية، بما في ذلك محاولتها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والناتو، مثل أحد العوامل المحورية التي أثارت التصعيد بين روسيا والدول الغربية. كما شكلت أزمة القرم 2014 نقطة فارقة، حيث قامت روسيا بضم شبه جزيرة القرم، مما دفع الغرب إلى فرض عقوبات اقتصادية شديدة على موسكو. أما من حيث الأطراف المشاركة، فقد سعت روسيا إلى استعادة هيمنتها في المنطقة وضمان أمنها الاستراتيجي، بينما اعتبرت أوكرانيا الحرب صراعًا من أجل سيادتها واستقلالها. من ناحية أخرى، دعمت الدول الغربية أوكرانيا في مواجهة العدوان الروسي، مما جعل الحرب تتحول إلى صراع دولي بمستويات متعددة. على الصعيد الاقتصادي، أسفرت الحرب عن تداعيات خطيرة على الاتحاد الأوروبي، إذ تسببت في أزمة طاقة حادة بسبب تقليص إمدادات الغاز والنفط الروسية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وتهديد الاستقرار الاقتصادي في العديد من الدول الأوروبية. كما شهدت الأسواق الأوروبية ارتفاعًا في معدلات التضخم وتباطؤًا في النمو الاقتصادي نتيجة للعقوبات والأزمات الناتجة عن الحرب. في المجمل، تعكس هذه الحرب

تحولًا في توازن القوى الدولي وتعكس التأثيرات المتعددة للجوانب الجيوسياسية والاقتصادية على النظام العالمي. وفي هذا السياق، يبرز الاقتصاد الألماني بوصفه أحد أكثر الاقتصادات الأوروبية تأثرًا بتداعيات الحرب، نظرًا لاعتماده الكبير على واردات الطاقة الروسية وتشابكه العميق مع الأسواق الأوروبية والعالمية. وانطلاقًا من مكانة ألمانيا كمحرك أساسي للاقتصاد الأوروبي، يُعدّ تحليل انعكاسات هذه الحرب على بنيتها الاقتصادية ضرورة لفهم الأثر الأوسع للحرب على مستقبل الاتحاد الأوروبي. ومن هنا، يتناول الفصل الثاني بالتحليل مختلف جوانب هذه التداعيات على الاقتصاد الألماني.

الفصل الثاني:

التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأكرانية على الاقتصاد الألماني

أحدثت الحرب الروسية الأوكرانية تحولات عميقة في المشهد الاقتصادي العالمي، ولم تكن ألمانيا باعتبارها إحدى أقوى الاقتصادات الأوروبية وأكثرها ارتباطًا بالطاقة الروسية بمأمن عن هذه التحولات. فقد فرضت هذه الحرب تحديات كبيرة على الاقتصاد الألماني، سواء من خلال اضطرابات سلاسل الإمداد، أو ارتفاع أسعار الطاقة، أو التغيرات المفاجئة في سياسات التجارة والطاقة. كما انعكست تداعيات الصراع على مستويات التضخم والنمو والاستثمار، مما أجبر صناع القرار في برلين على إعادة النظر في العديد من الخيارات الاقتصادية والاستراتيجية . يسعى هذا الفصل إلى تحليل أبرز الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للحرب الروسية الأوكرانية على ألمانيا، من خلال استعراض تداعياتها على قطاع الطاقة، وأداء الاقتصاد الكلي، والتحولات في العلاقات التجارية، إضافة إلى السياسات التي اعتمدتها الحكومة الألمانية للتعامل مع هذه الأزمة المركبة.

❖ المبحث الأول: مقومات الإقتصاد الألماني.

شهد الاقتصاد الألماني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تحولات جذرية جعلته من اقتصاد مدمر إلى واحد من أقوى اقتصادات العالم. بعد الهزيمة في الحرب عام 1945، واجهت ألمانيا دمارًا واسعًا في بنيتها التحتية وانهيارًا اقتصاديًا شاملًا، كما قُسّمت إلى ألمانيا غربية (رأسمالية) وألمانيا شرقية (اشتراكية). لكن في ألمانيا الغربية، وبفضل خطة مارشال والدعم الأمريكي، انطلقت ما عُرف بـ "المعجزة الاقتصادية" خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين، بقيادة وزير الاقتصاد لودفيغ إيرهارد الذي أرسى قواعد اقتصاد السوق الاجتماعي. شهدت البلاد نموًا اقتصاديًا سريعًا وتحسنًا ملحوظًا في مستوى المعيشة، لتتحول إلى قوة صناعية كبرى. خلال السبعينيات، واجه الاقتصاد تحديات بسبب أزمات النفط، مما دفعه إلى تنويع مصادر الطاقة وزيادة كفاءة الصناعات. مع إعادة توحيد ألمانيا في 1990، وُجهت استثمارات ضخمة لإعادة بناء ألمانيا الشرقية، وهو ما شكل عبئًا اقتصاديًا مؤقتًا، لكنه أدى لاحقًا إلى تعزيز الوحدة الاقتصادية. في مطلع الألفية، نفذت الحكومة إصلاحات هيكلية في سوق العمل زادت من مرونة الاقتصاد، ومع أن ألمانيا تأثرت بالأزمة المالية العالمية في 2008، فإنها تعافت سريعًا بفضل قوتها التصديرية. بين 2010 و2019، شهد الاقتصاد الألماني ازدهارًا ملحوظًا، وحقق فوائض تجارية كبيرة، مع توسع في قطاعات التكنولوجيا والخدمات. ومع ذلك، واجه الاقتصاد تحديات جديدة بعد جائحة كورونا في 2020، التي تسببت في انكماش حاد، ثم جاءت الحرب الروسية الأوكرانية لتزيد الضغوط، خصوصًا في مجال الطاقة نتيجة اعتماد ألمانيا الكبير على الغاز الروسي. رغم هذه الصدمات، يواصل الاقتصاد الألماني محاولاته للتكيف من خلال

تسريع التحول نحو الطاقة المتجددة، تعزيز الرقمنة، والحفاظ على قدراته الصناعية في مواجهة المنافسة العالمية.[44]

ومن أهمّ القطاعات الاقتصاديّة في ألمانيا ما يأتي:

➢ **المطلب الأول: القطاع الزراعي والصناعي.**

صنفت ألمانيا على انها دولة ذات قطاع زراعي قوي، فبالرغم من ان الكثافة السكانية العالية وانتشار المدن والحواضر على طول ألمانيا وعرضها، فإن نصف مساحة ألمانيا (حوالي 18.1 مليون هكتار) تستخدم للزراعة، كما يبلغ عدد العاملين في القطاع، بشكل مباشر وغير مباشر نحو مليون شخص يعملون في اطار 270 ألف مزرعة تقريبا وبإيرادات تبلغ قيمتها حوالي 59 مليار يورو سنويًا. ويدخل ضمن إطار قطاع الزراعة المؤسسات والشركات التي تنتج أغذية من أصل نباتي وحيواني، إلى جانب صيد الأسماك والغابات. وفي هذا الإطار بلغ عدد مزارع تربية الأبقار في ألمانيا 54800 مزرعة بانخفاض بمقدار 2500 مزرعة، والتي احتفظت بإجمالي 3.83 مليون بقرة حلوب، اي حوالي 2 في المئة أقل مما كان عليه في عام 2020. في حين أن متوسط عدد الأبقار الحلوب لكل مزرعة 70 بقرة، وبالكاد تغير متوسط إنتاج الحليب السنوي لكل بقرة عند 8488 كيلوجرامًا. كما تحوي مزارع الدواجن في ألمانيا حوالي 49.6 مليون دجاجة بياضة تنتج سنويا أكثر من 14 مليار بيضة.[45]

في السنوات السبعين الماضية، زادت كفاءة الإنتاج الزراعي في ألمانيا بشكل كبير، فبينما كان انتاج المزارع الواحد من المحاصيل والمنتجات الغذائية المختلفة يكفي لتزويد حوالي أربعة أشخاص بالطعام في عام 1900، وصل عدد هؤلاء الى عشرة اشخاص في عام 1950، والى نحو 140 شخصًا في عام 2017، مع الاستمرار في الارتفاع.

وقد انخفضت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي بشكل عام وكذلك بالمقارنة مع قطاعات اقتصادية أخرى مثل الصناعة او قطاع الخدمات مع مرور الزمن، ففي بداية الثورة الصناعية بداية القرن التاسع عشر كان قطاع الزراعة يساهم بنحو نصف قيمة الناتج المحلي الإجمالي بينما لا تتجاوز مساهمة القطاع في الوقت الحاضر واحد في المئة من الناتج المحلي. كما تراجعت الأهمية التقليدية للزراعة كمشغل كثيف للعمالة في الاقتصاد الألماني، حيث كان القطاع يوظف حوالي 22.1% من القوى العاملة في ألمانيا (الغربية) في عام 1950، انخفضت هذه النسبة إلى حوالي 1.3% بحلول عام 2020. ويرجع السبب الرئيسي لهذا التغيير الهيكلي الى زيادة الإنتاجية من خلال ميكنة الزراعة والتي قطعت شوطا بعيداً.[46] من التغيرات التي أثرت أيضا على قطاع الزراعة في ألمانيا ارتفاع متطلبات رأس المال المتزايدة للزراعة الحديثة وضغط الأسعار المتزايد خصوصا أسعار الأعلاف والآلات

---

[44] ياسمين الشيخ، إقتصاد ألمانيا نبده شاملة، تاريخ النشر:2023/08/13، على الموقع:https://mawdoo3.com ، تاريخ الإطلاع:2025/04/15

[45] غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية، أربعون عاماً في خدمة العلاقات العربية الألمانية، قطاع الزراعة والأمن الغذائي، https://www.ghorfa.de/ar، تاريخ الإطلاع 2025/04/28.

[46] غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية، المرجع السابق.

الزراعية والأسمدة والمبيدات وكذلك وقود السيارات والكهرباء والذي ادي الى تراجع عدد المزارع الإجمالي في ألمانيا في مقابل زيادة مساحة المزارع فقد زاد عدد المزارع التي تزيد مساحتها عن 100 هكتار. بالإضافة الى ذلك يشهد الإتجاه نحو الزراعة العضوية (الزراعة بدون استخدام مبيدات وأسمدة كيميائية او بذور معدلة وراثيا) تزايد مستمراً حيث تضاعفت نسبة المزارع العضوية من إجمالي المزارع بين عامي 1995 و2019، من 1.1 إلى حوالي 12.9%الى جانب ان حوالي 10%من الأراضي الزراعية في ألمانيا أصبحت مزروعة عضوياً. وتقع معظم المزارع ذات الزراعة العضوية في ولاية بافاريا الفيدرالية.

أما القطاع الصناعي حوالي 26.5% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل به 27% من القوى العاملة في البلاد، وتعدّ ألمانيا هي الدولة الأكثر تصنيعًا في أوروبا، واقتصادها متنوع بشكل جيد، ويشمل صناعة السيارات، والتي هي أكبر قطاع في البلاد، ولكن ألمانيا تحتفظ أيضًا بقطاعات متخصصة أخرى، بما في ذلك الهندسة الميكانيكية، والمعدات الكهربائية والإلكترونية، والمنتجات الكيميائية. يتركز النشاط الصناعي بشكل أساسي في ولايتي بادن فورتمبورغ، ونورد راين فيستفلن، حيث يوجد أكثر من نصف شركات التصنيع الألمانية البالغ عددها 1600 شركة مصنّفة على أنّها رائدة في السوق العالمية.[47]

➢ **المطلب الثاني: قطاع الخدمات والتجارة الخارجية وأهميتها للإقتصاد الألماني.**

يُعدّ قطاع الخدمات في ألمانيا جهة توظيف رائدة حيث يوظف 72% من القوى العاملة، ويساهم في 63.4% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، كما أنّ نمو القطاع في السنوات الأخيرة ارتكزَ بشكل أساسي على الطلب المتزايد على الخدمات المتعلقة بالأعمال التجارية، ممّا ساهم في إنشاء فروع جديدة بالكامل في قطاع الخدمات، ويلعب قطاع الإقامة والخدمات الغذائية أيضًا دورًا مهمًا، حيث يبلغ إجمالي حجم التداول 98 مليار يورو. وكذا قطاع الخدمات المالية والمصرفية، خدمات الرعاية الصحية، والتعليم والخدمات الأكاديمية، السياحة والفندقة، خدمات النقل والخدمات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات. [48]

أما عن التجارة الخارجية فتعد ألمانيا أحد اهم الدول الرئيسية في التجارة العالمية وعلاقات شراكة اقتصادية وتبادل للسلع والبضائع والخدمات مع مختلف الدول في العالم من شرقه وحتى غربه. وتعتبر علامة «صنع في ألمانيا» دلاله على الجودة العالية والثقة في الأداء. ولهذا يمكن القول انه لا توجد دولة مرتبطة بالصادرات بقدر ارتباط ألمانيا بها. وظلت ألمانيا صاحبة المركز الأول في حجم الصادرات في العالم لست مرات على التوالي في بداية الالفية حتى العام 2008، عندما حلت الصين محلها في العام 2009، ثم جاءت الولايات المتحدة الامريكية

[47] غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية، المرجع السابق.

[48] Crédit Agricole, Economic and Political Overview. https://international.groupecreditagricole.com. Page web consultee le 27/04/2025.

في العام 2010 في المركز الثاني بدلا من ألمانيا. ومع ذلك ما تزال ألمانيا أكبر دولة مصدرة في أوروبا ومن أكبر الدول المصدرة في العالم.

يعتمد الاقتصاد الألماني الى حد بعيد على التجارة الخارجية سواء كانت صادرات او واردات، حيث يتم تحقيق ما يزيد عن 40 % من الناتج المحلي الإجمالي من الصادرات، كما تساهم بنسبة 25% من الوظائف في الوقت نفسه، وكدولة لا تمتلك مصادر كبيرة من المواد الخام، تعتمد ألمانيا أيضًا على الواردات، خاصة في قطاع الطاقة. وعلى الرغم من هذا الاعتماد على الاستيراد، كانت صادرات السلع في ألمانيا أعلى من الواردات لعقود، حيث تصدر ألمانيا أكثر مما تستورد منذ العام 1952، وفي الثمانية عشر عامًا الممتدة من العام 2004 إلى 2021، كان فائض الميزان التجاري لألمانيا أكثر من 150 مليار يورو. وحتى في عام 2009، عام الازمة المالية العالمية، حقق الميزان التجاري فائضاً بنحو 139 مليار يورو. ووفقًا للمكتب الاتحادي للإحصاء، تم تحقيق أعلى فائض تجاري حتى الآن في عام 2016، عند 248.9 مليار يورو. وشهد عامي 2017 و2015 ثاني وثالث أعلى فائض (العام 2017: 248 مليار يورو / العام 2015: 244 مليار يورو). وخلال السنوات 2014، إلى 2019، تم تحقيق فوائض قياسية في الميزان التجاري حيث كانت قيمة السلع المصدرة أعلى بأكثر من 210 مليار يورو من قيمة السلع المستوردة في جميع السنوات الست. وبسبب جائحة كورونا، انخفض فائض ميزان التجارة الخارجية لألمانيا من 224 مليار يورو العام 2019، إلى 180 مليار يورو العام 2020، والى 175 مليار يورو العام 2021. وقد تسبب ارتفاع أسعار الطاقة واثار الحرب الأوكرانية وتراجع استيراد الغاز والنفط من روسيا في تراجع الفائض التجاري للعام 2022، الى 82 مليار يورو.[49]

ولعلا هذا التراجع في الإستيراد والإمداد بالغاز والنفط الروسي كان السبب الأكبر في تهاوي الناتج المحلي الإجمالي والإقصادي لألمانيا.

❖ المبحث الثاني: تراجع إمدادات النفط والغاز الروسي نحو ألمانيا.

مثّلت روسيا لعقود من الزمن شريكًا استراتيجيًا لألمانيا في مجال الطاقة، حيث اعتمد الاقتصاد الألماني بشكل كبير على واردات النفط والغاز الروسيين. إلا أن اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في أفضى إلى تحولات جذرية في بنية العلاقات الطاقوية بين الطرفين، تمثّلت في تراجع حاد للإمدادات نتيجة التوترات الجيوسياسية والعقوبات المفروضة. وقد أسهم هذا التراجع في خلق واقع جديد دفع ألمانيا إلى إعادة تقييم استراتيجياتها الطاقوية بما يضمن تحقيق أمن الطاقة في ظل بيئة دولية غير مستقرة.

[49] - غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية، التجارة الخارجية والاقتصاد الألماني: الصادرات تسهم بأكثر من 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، https://www.ghorfa.de/ar ، تاريخ الإطلاع 2025/04/27

المطلب الأول: واقع تراجع الإمدادات الطاقوية الروسية إلى ألمانيا.

يعد الغاز الطبيعي ثاني أكبر مصدر في استهلاك الطاقة الأولية في ألمانيا بعد النفط بنسبة 33% تقريبًا، ما يؤكد أهمية البحث عن تأمين الإمدادات، تجنبًا لأيّ توقف للصادرات الروسية. وتبلغ حصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة في ألمانيا نحو 26.8%، بينما تبلغ حصة الفحم بأنواعه في استهلاك الطاقة 18% تقريبًا، في حين توفر الطاقة المتجددة نحو 16% من احتياجات البلاد للطاقة.[50]

سعت ألمانيا قبل اشتعال الحرب الروسية الأوكرانية لتطوير قطاع الطاقة بما يتناسب مع تطلعات الاستدامة وتحديات المناخ، حيث أن ألمانيا كانت من الدول الأكثر اهتماما بالنفط منذ السبعينيات في أعقاب الحظر النفطي العربي سنة 1973 فقامت بإنشاء العشرات من محطات الطاقة النووية، إلا أن للطاقة النووية مخاوف أخرى مما سنح بالفرصة إلى التحول للطاقة المتجددة خاصة بعد فوز الحزب الأخضر بالانتخابات الرئاسية في ألمانيا سنة 1998 الذي اصدر قرار سياسي بالتخلي عن الطاقة النووية والتوجه للطاقة المتجددة والتي شكلت نقطة تحول أساسية تاريخية في السياسة الوطنية للطاقة الألمانية.[51]

كانت روسيا تزود أوروبا بنحو 40% من الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب. وكان الغاز يتدفق عبر أربعة أنظمة أنابيب، واحد تحت بحر البلطيق، وآخر عبر بيلاروسيا وبولندا، وآخر عبر أوكرانيا، وخط " تورك ستريم" تحت البحر الأسود عبر تركيا إلى بلغاريا. وكانت ألمانيا من أكبر الدول الأوروبية استهلاكا واستيرادا للغاز الروسي بنسبة 50% عام 2021.لكن بعد الحرب الروسية الأوكرانية وفي فيفري 2022 بدأت ألمانيا بتقليص إعتمادها على الغاز الروسي بشكل مباشر.

وبحلول سنة 2023، إنخفضت نسبة الغاز الروسي في شبكة الغاز الألمانية إلى أقل من 1% ومع ذلك تشير تقارير إلى أن ما بين 3% و9.2% من إمدادات الغاز في ألمانيا لا تزال تأتي من روسيا غالبا عبر واردات الغاز الطبيعي المسال من دول أخري مثل فرنسا وبلجيكيا والولايات المتحدة الإمريكية والنرويج.

---

[50] أحمد شوقي، الغاز الطبيعي.. روسيا توفر ثلثي واردات ألمانيا (إنفوغرافيك)، الطاقة، تاريخ النشر:2022/04/02، على الموقع:https://attaqa.net/2022/04/02 ، تاريخ الإطلاع: 2025/02/27،

[51] محمد عطاف قطب أحمد الشرقاوي، إنعكاسات الأزمة الروسية الأوكرانية على سياسات الطاقة في ألمانيا، المركز العربي للبحوث والدراسات تاريخ النشر:2023/01/31، على الموقع:https://acrseg.org/43100 ، تاريخ الإطلاع 2025/04/26.

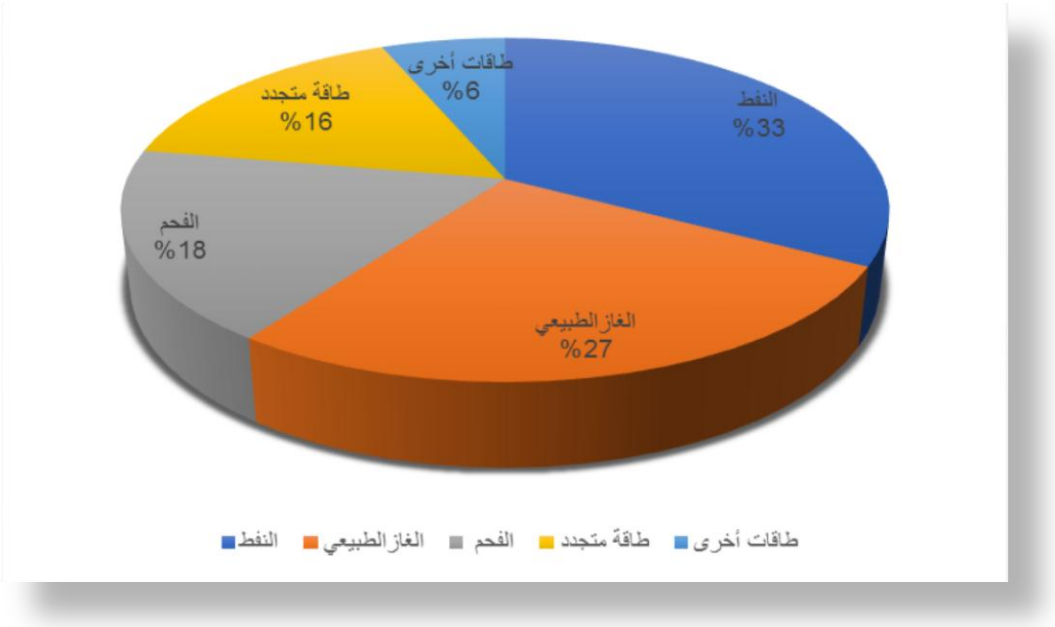

الشكل 02: نسبة إستهلاك الغاز الطبيعي لألمانيا على غرار المواد الطاقوية الأخرى

ـ من أعداد الطلب بناءا على المركز العربي للبحوث والدراسات

بعد بدء الحرب، قطعت روسيا معظم الإمدادات عبر خطوط أنابيب البلطيق وبيلاروسيا وبولندا، مستشهدة بنزاع حول المطالبة بالدفع بالروبل. تم تفجير خط أنابيب البلطيق في عمل تخريبي، لكن تفاصيل الهجوم بقيت غامضة.[52]

تسبب قطع روسيا للإمدادات في أزمة طاقة في أوروبا. اضطرت ألمانيا إلى إنفاق مليارات اليورو لإنشاء محطات عائمة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال الذي يأتي عن طريق السفن، وليس عن طريق خطوط الأنابيب. وخفض المستخدمون وارداتهم مع ارتفاع الأسعار. وسدّت النرويج والولايات المتحدة الفجوة، لتصبحا أكبر موردي الغاز الطبيعي المسال.

أنهت ألمانيا بعد حرب أوكرانيا اعتمادها على الغاز الروسي، حيث أعلنت السلطات الألمانية قطع علاقاتها مع روسيا في مجال الطاقة بسرعة، وتعهدت بشكل جدي بالتخلي عن الغاز الروسي تماما بحلول عام 2024. اتضح أن الغاز الطبيعي المسال القادم من الولايات المتحدة أغلى بكثير من روسيا، وقد أدت أسعار الوقود المتزايدة إلى ارتفاع حاد في أسعار الكهرباء. ومن أكبر القطاعات التي واجهت تحديات بسبب قطع الغاز الروسي القطاع الصناعي، حيث يستهلك في أغلب أجزائه الطاقة بكثافة، وذلك يعني أن الشركات الألمانية تضررت بشكل كبير من ارتفاع أسعار الطاقة التي سجلت عام 2023 أعلى مستويات في

[52] Cnbcعربية، لماذا يستمر الغاز الروسي في التدفق إلى أوروبا عبر أوكرانيا رغم التطورات الأخيرة؟، تاريخ النشر2024/08/17،على الموقع:https://www.cnbcarabia.com/127023/2024/17/08 ، تاريخ الإطلاع:2025/04/27،

أوروبا، وبسبب أسعار الكهرباء الباهظة، بدأت المزيد من الشركات الألمانية الانتقال إلى الولايات المتحدة.

المصـــــدر	السنـــــــــــــــــــة			
	2021	2022	2023	2024
روسيا	%55	%10	%5	%0 (توقف)
النرويج	%20	%33	%40	%45
هولندا	%15	%25	%20	%20
الغاز المسال (LNG) (أمريكا/ قطر/أخرون)	%0	%22	%30	%30

جدول 01: مصادر الغاز الألماني بين عامي 2021 ـ 2024

من أعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات وكالة الطاقة الدولية.

يوضح الجدول التحول الكبير في مصادر الغاز الألماني بين 2021 و2024، حيث انخفض اعتماد ألمانيا على الغاز الروسي من 55% إلى 0% نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية. بالمقابل، زادت الواردات من النرويج (من 20% إلى 45%)، واستُحدث الاعتماد على الغاز الطبيعي المسال (LNG) ليصل إلى 30% عام 2024. يُظهر هذا التحول تنويعًا في مصادر الطاقة وتعزيزًا لأمن الطاقة بعيدًا عن الاعتماد على روسيا.

➢ **المطلب الثاني: سياسات الطاقة الألمانية بعد إندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.**

إن شدة تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على قطاع الطاقة في ألمانيا استلزم بالضرورة أن يتخذ صناع القرار في ألمانيا عدة إجراءات وتدابير لمواجهة تلك الأزمة.

ففي إطار سعيها إلى وقف الاعتماد على الغاز الروسي، حاولت برلين الحصول على إمدادات بديلة من الغاز من كل من النرويج وهولندا. وتعتزم أيضا شراء خمس محطات عائمة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال من قطر والولايات المتحدة، لكن الأمر لا يبدو سهلا، إذ ينبغي بناء خطوط أنابيب جديدة تمتد من الساحل إلى بقية ألمانيا، الأمر الذي من شأنه أن يستغرق وقتا أطول.

كما تعمل ألمانيا على زيادة استخدامها للفحم وإطالة عمر محطات الطاقة التي كانت تخطط لإغلاقها على الرغم مما لذلك من آثار سلبية على البيئة. وقد اتجهت الحكومة الألمانية أيضا لرعاية اكتشافات حقول الغاز في دول أفريقيا النامية مثل السنغال. كما توجهت الحكومة الألمانية للحصول على إمدادات الغاز من قطر، حيث وافقت قطر على مدّ ألمانيا بمليوني

طن من الغاز الطبيعي المسال سنويا على مدى 15 عاما على الأقل، وذلك اعتباراً من عام 2026.[53]

وفي مجال الطاقة الشمسية، يشار إلى أنه قبل الحرب الروسية الأوكرانية، التي نجم عنها تصدر أمن الطاقة أولى الأولويات، كانت الحكومة الألمانية قد تعهدت بأن تصل نسبة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة كالرياح والطاقة الشمسية إلى 80% بحلول عام 2030 فيما تصل النسبة في الوقت الحالي إلى 42%، كذلك تعهدت الحكومة بالوصول للحياد الكربوني في توليد الكهرباء بحلول عام 2035 فيما اتخذت البلاد خطوات لتحقيق هذه الخطة الطموحة، ومع اندلاع الحرب، ارتفع إنتاج الطاقة الشمسية إلى مستوى قياسي فيما بلغ إنتاج الكهرباء **من** أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية 8.23 تيراوات في ساعة في الشهر ما يشكل خمس صافي إنتاج الكهرباء، لكن هذا الرقم كان أقل من إنتاج الكهرباء من محطات الطاقة التي تعمل بالفحم البُني (الليغنيت) الذي يعد غير مكلف ومتوفرا داخل البلاد ويشكل نسبة 22% من إنتاج الكهرباء، وقد أنتجت ألمانيا اكتر من 5 جيجاوات إضافية من ما يشكل زيادة بنسبة 10% عن عام 2020، فيما بلغت الطاقة المنتجة من الطاقة الشمسية إجمالاً 59 جيجاوات لتتجاوز بذلك قدرات محطات الرياح, وفقاً لتقديرات معهد فراونهوفر لأنظمة الطاقة الشمسية بمدينة فرايبورغ الألمانية، وقال "هارى فيرث" رئيس وحده أبحاث الطاقة أن تقديرات الحكومة تشير إلى أن الهدف يرمى إلى توليد 250 جيجاوات من الطاقة الشمسية بحلول عام 2032، فيما سيرتفع استهلاك الكهرباء من الطاقة الشمسية إلى 715 تيراوات بحلول عام 2030.

كما نجحت ألمانيا في إفتتاح أول محطة عائمة للغاز الطبيعي المسال لتقليل إعتمادها على الغاز الروسي والتي اكتملت في وقت قصير وكان على متنها المستشار "أولاف شولتز" وأفصح عن التخطيط لثلاث محطات أخرى في لوبمين وبرونسبوتل وستاد، وستقوم FSRU Hoegh Esperanza وهي سفينة تخزين للغاز الطبيعي المسال، بخدمة المحطة لإعادة الغاز الطبيعي المسال إلى الحالة الغازية وتسليمه مباشرة إلى شبكة الغاز.[54]

❖ المبحث الثالث: مؤشرات الاقتصاد الألماني.

يعد الاقتصاد الألماني من أكثر الاقتصادات تطورًا وتأثيرًا على المستويين الأوروبي والعالمي، حيث يعتمد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الأساسية لتقييم أدائه وتحليل توجهاته. وتشمل هذه المؤشرات كلًا من الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، معدل التضخم، الميزان التجاري، والإنتاج الصناعي، بالإضافة إلى مؤشرات الثقة الاقتصادية. وتمثل هذه المؤشرات أدوات تحليلية ضرورية لفهم طبيعة الاقتصاد الألماني ومستوى تفاعله مع

[53] محمد عطاف قطب أحمد الشرقاوي، إنعكاسات الأزمة الروسية الأوكرانية على سياسات الطاقة في ألمانيا المرجع السابق.
[54] محمد عطاف قطب أحمد الشرقاوي، نفس المرجع.

المتغيرات الداخلية والخارجية. وفي ظل الأزمات الدولية المتلاحقة، وعلى رأسها الحرب الروسية الأوكرانية، ازدادت أهمية دراسة هذه المؤشرات للكشف عن حجم التداعيات التي أصابت الاقتصاد الألماني.

➢ **المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا.**

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تُستخدم على نطاق واسع لقياس أداء الاقتصاد الوطني، إذ يعكس القيمة النقدية الإجمالية لجميع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل حدود دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، غالبًا ما تكون سنة واحدة. ويُعتبر هذا المؤشر مقياسًا رئيسيًا لحجم الاقتصاد وقدرته الإنتاجية، كما يُستخدم في المقارنات الدولية بين اقتصادات الدول، وفي تحديد مستويات النمو، والتخطيط الاقتصادي والمالي.[55]

وفي هذا السياق، تُعد ألمانيا واحدة من أكبر وأقوى الاقتصادات على المستوى العالمي، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لها في عام 2023 حوالي 4.456 تريليون دولار أمريكي، مما يضعها في المرتبة الثالثة عالميًا بعد كل من الولايات المتحدة والصين، والأولى أوروبيًا. تمثل ألمانيا بذلك ما يقارب 25% من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي، ما يجعل منها قاطرة النمو في القارة العجوز، وفاعلاً اقتصاديًا محوريًا في السياسة الاقتصادية الأوروبية والعالمية. ويعكس هذا الأداء التاريخي القوة الصناعية والتكنولوجية لألمانيا، إلى جانب انضباطها المالي والسياسات الاقتصادية الرشيدة التي انتهجتها بعد الحرب العالمية الثانية.[56]

إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تحديات بنيوية وظرفية عصفت بالنمو الاقتصادي الألماني، إذ سجل الاقتصاد انكماشًا بنسبة 0.3% في عام 2023، تلاه انكماش إضافي بنسبة 0.2% في عام 2024، وهو ما دفع ألمانيا إلى حافة الركود الاقتصادي، الذي يُعرف بحدوث تراجع اقتصادي خلال ربعين متتاليين. وعلى الرغم من أن الربع الأول من عام 2025 شهد نموًا طفيفًا بنسبة 0.2%، مما سمح بتفادي الركود الفني، إلا أن هذا التحسن لا يخفي حقيقة التباطؤ الذي يعاني منه أكبر اقتصاد أوروبي.[57]

ومن بين أبرز أسباب هذا التباطؤ، نجد أزمة الطاقة التي تفاقمت بفعل الحرب الروسية الأوكرانية، خاصة مع توقف إمدادات الغاز الروسي الرخيص الذي كان يغذي الصناعات الألمانية الثقيلة، ما أدى إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية وتراجع التنافسية.[58]

---

55 Angus Maddison, Contours of the World Economy 1-2030 AD (Oxford: Oxford University Press, 2007), 42.

56 Macrotrends, Germany GDP 1960-2024, accessed 30/04/2025, https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/DEU/germany/gdp-gross-domestic-product.

57 German Economy Grew by 0.2% in First Quarter, Skirting Recession," Reuters, April 30, 2025, https://www.reuters.com/business/german-economy-grew-by-02-first-quarter-2025-04-30/.

58 Claudia Kemfert, Kampf um Strom: Mythen, Macht und Monopole (München: Murmann Verlag, 2023), 119.

إلى جانب ذلك، ساهمت موجات التضخم في إضعاف القدرة الشرائية للأسر الألمانية، ما انعكس سلبًا على الاستهلاك الداخلي، وهو أحد أعمدة النمو. كما تراجعت الصادرات الألمانية التي تعتبر محركًا رئيسيًا للنمو نتيجة التوترات التجارية المتزايدة، خاصة مع الولايات المتحدة، التي فرضت رسوماً جمركية على بعض الواردات الأوروبية، وكذلك تباطؤ الطلب في الأسواق الآسيوية، لاسيما في الصين. وتزامنت هذه العوامل مع تشديد السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي، من خلال رفع أسعار الفائدة، ما أدى إلى تقليص الاستثمارات المحلية والخارجية، وزيادة تكلفة التمويل.[59]

وعلى الرغم من هذه التحديات، لا يزال الاقتصاد الألماني يحتفظ بعناصر القوة البنيوية التي تجعله مؤهلاً لاستعادة توازنه. فالصناعة الألمانية لا تزال من بين الأكثر تقدمًا عالميًا، وتتميز بالتنوع والكفاءة، لاسيما في قطاعات مثل صناعة السيارات (مرسيدس، فولكسفاغن، BMW، أودي)، والهندسة الميكانيكية، والكيماويات، والإلكترونيات. كما أن قطاع الخدمات في ألمانيا يشهد تطورًا كبيرًا، خاصة في مجالات المالية، التأمين، البرمجيات، والخدمات اللوجستية، حيث يمثل أكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل مساهمة متواضعة للقطاع الزراعي الذي لا تتعدى نسبته 1%.[60]

ومن حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ في ألمانيا حوالي 52,000 دولار أمريكي سنويًا، ما يضعها ضمن قائمة الدول ذات الدخل المرتفع، ويعكس مستوى المعيشة المرتفع نسبيًا مقارنة بالمعايير الأوروبية والعالمية. ومع أن التوقعات الاقتصادية تشير إلى احتمالات نمو ضعيف خلال عام 2025، بسبب استمرار التحديات العالمية، إلا أن ألمانيا لا تزال مرشحة لاستعادة زخمها الاقتصادي في حال تحقق الاستقرار الجيوسياسي، وتحسنت بيئة الاستثمار، واستُعيدت سلاسل الإمداد العالمية، وهو ما يُعوَّل عليه لإعادة تنشيط الاقتصاد الأوروبي ككل.[61]

---

59 European Central Bank, Monetary Policy Statement, February 2024, https://www.ecb.europa.eu.

60 Federal Statistical Office of Germany (Destatis), "Economic Performance and Structure," accessed April 30, 2025, https://www.destatis.de.01/05/2025

61 World Bank, "Germany Overview," accessed April 30, 2025, https://www.worldbank.org/en/country/germany/overview.

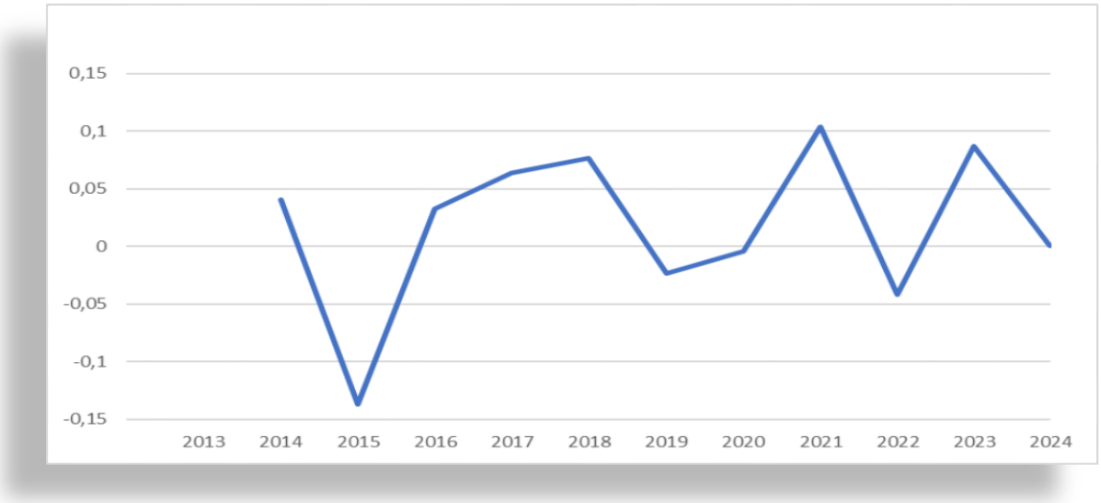

الشكل 03: رسم بياني يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا بين عامي 2013 و2024

من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

➢ **المطلب الثاني: معدل التضخم والسياسة النقدية وأسعار الفائدة.**

اعتبارًا من مارس 2025، بلغ معدل التضخم السنوي في ألمانيا 2.2%، مسجلًا تراجعًا طفيفًا مقارنة بشهري جانفي وفيفري من نفس العام (2.3%)، وكذلك مقارنة بشهر ديسمبر 2024 حيث بلغ التضخم 2.6%. ويُعد هذا الانخفاض إشارة إيجابية على تباطؤ وتيرة ضغوط الأسعار، لا سيما بعد فترة من الارتفاع الحاد الذي شهدته البلاد خلال الأعوام السابقة نتيجة الأزمات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، وفي مقدمتها الحرب الروسية الأوكرانية. ويرجع هذا التراجع النسبي في معدلات التضخم بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار الطاقة بنسبة 2.8% على أساس سنوي، وهو ما ساهم في تخفيف كلفة الإنتاج والنقل، وبالتالي الحد من انتقال التضخم إلى باقي قطاعات الاقتصاد. ويُلاحظ أن سياسة الحكومة الألمانية في تعزيز مصادر الطاقة البديلة وتنويع الشركاء في مجال استيراد الغاز والنفط قد لعبت دورًا في تحقيق هذا الانخفاض[62].

في المقابل، لا تزال بعض مكونات سلة الاستهلاك تسجل ارتفاعات ملموسة، وفي مقدمتها أسعار المواد الغذائية التي ارتفعت بنسبة 3.0%. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، منها تقلبات الأحوال الجوية، وزيادة تكاليف النقل والتخزين، إلى جانب ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية. وسُجّلت زيادات ملحوظة في أسعار الزيوت الصالحة للأكل والفواكه والخضروات، وهو ما يعكس استمرار بعض الضغوط التضخمية الهيكلية داخل الاقتصاد الألماني. [63]

[62] Statistisches Bundesamt (Destatis), "Consumer Prices in March 2025: +2.2% on March 2024," 22 April 2025, https://www.destatis.de/EN/Press/2025/04/PE25_139_611.html

[63] CME Group, "Germany Inflation Rate Update – March 2025," April 2025, https://www.cmegroup.com/education/events/econoday/2025/04/feed640351.html.

أما من حيث التوقعات، فتشير توقعات البنك المركزي الى انه من المرجح أن يبلغ معدل التضخم السنوي 2.5% هذا العام، وهو أقل قليلاً من التوقعات السابقة. ومع ذلك، لا يتوقع خبراء البنك أن ينخفض معدل التضخم في ألمانيا إلى 2 % قبل عام 2026، حيث من المتوقع أن يسجل 2.1% في عام 2026، و1.9% في عام 2027. ويُعزى ذلك إلى تأثير السياسة النقدية المتشددة السابقة، والتي يُتوقع أن تؤدي إلى تخفيف الضغط الناتج عن تكاليف العمل. في العام المقبل، من المتوقع أن يظل معدل التضخم مرتفعًا نسبيًا عند 2.4%، ويرجع ذلك أساسًا إلى التباطؤ في انخفاض أسعار الخدمات. ومن المتوقع حدوث زيادات ملحوظة في الأسعار في عام 2025، خاصة في قطاعات النقل العام المحلي وخدمات التأمين والإيجارات.[64]

وللتوضيح أكثر إليكم الجدول التالي:

الفترة / السنــة	معدل التضخم %	ملاحظات
ديسمبر 2024	%2.6	بداية التراجع في التضخم
جانفي ــ فيفري 2025	%2.3	تراجع طفيف مقارنة بشهر ديسمبر
مارس 2025	%2.2	إنخفض إضافي بسبب تراجع أسعار الطاقة
توقعات 2025	%2.5	ارتفاع متوقع في أسعار النقل والإيجار
2026 (متوقع)	%2.1	انخفاض بتأثير السياسة النقد
2027 (متوقع)	%1.9	عودة قريبة إلى المستوي المستهدف

الجدول 02: جدول يوضح معدل التضخم السنوي لألمانيا بين سنتي 2024 و2027 من أعداد الطالب

ونظرًا لكون ألمانيا عضوًا في منطقة اليورو، فإن السياسة النقدية وأسعار الفائدة تُحدَّد من قبل البنك المركزي الأوروبي (ECB) وليس من قبل البنك المركزي الألماني بشكل مستقل. وتُعد أسعار الفائدة أداة أساسية للتحكم في التضخم، وتحفيز أو كبح النشاط الاقتصادي، من خلال التأثير على تكلفة الاقتراض والإقراض .في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد تفشي جائحة كورونا، اعتمد البنك المركزي الأوروبي سياسة نقدية توسعية، حيث أبقى على أسعار الفائدة

[64] Reuters, "German Government Sees Inflation Falling to 2% This Year, Says Source," April 22, 2025, https://www.reuters.com/markets/europe/german-government-sees-inflation-falling-2-this-year-says-source-2025-04-22/.

عند مستويات منخفضة جدًا، بل وسلبية في بعض الأحيان، بهدف دعم التعافي الاقتصادي في منطقة اليورو. غير أن بداية عام 2022 شهدت تحولًا جذريًا في هذه السياسة، بفعل الارتفاع الحاد في معدلات التضخم نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء .ردًا على ذلك، بدأ البنك المركزي الأوروبي منذ منتصف 2022 سلسلة من الزيادات المتتالية في أسعار الفائدة. وبحلول بداية عام 2024، بلغ سعر الفائدة الرئيسي حوالي 4.5%، وهو أعلى مستوى منذ أكثر من عقد. وتهدف هذه الزيادات إلى كبح التضخم المرتفع، لا سيما في أكبر اقتصاد في المنطقة، أي ألمانيا .بحلول عام 2025، ومع تباطؤ التضخم، توقّع الخبراء أن يبدأ البنك المركزي الأوروبي بتثبيت أو حتى خفض تدريجي لأسعار الفائدة خلال النصف الثاني من العام، في محاولة لدعم النمو الاقتصادي، خاصة في ظل المؤشرات التي تظهر ضعفًا في النشاط الصناعي وتراجع ثقة المستهلك.[65]

➢ **المطلب الثالث: معدل البطالة وأثر اللاجئين على سوق العمل.**

ارتفع عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا خلال شهر مارس بأسرع وتيرة منذ أكتوبر 2024، مما يعكس استمرار الضغوط الاقتصادية على سوق العمل، رغم النقص المزمن في العمالة. ووفقاً للمكتب الاتحادي للعمل، زاد عدد العاطلين عن العمل بمقدار 26 ألف شخص بعد التعديل الموسمي، ليصل إجمالي العاطلين إلى 2.92 مليون، متجاوزاً توقعات المحللين الذين رجّحوا ارتفاعاً بواقع 10 آلاف فقط. كما ارتفع معدل البطالة المُعدّل موسمياً إلى 6.3%مقارنة بـ 6.2 %في الشهر، متجاوزاً تقديرات السوق.

ولأول مرة منذ أكثر من عام تقريبا، اقترب عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا من حاجز 3 ملايين شخص. كما أظهرت البيانات تراجع الطلب على العمالة، إذ سجّل مكتب العمل 643 ألف وظيفة شاغرة في مارس، بانخفاض قدره 64 ألف وظيفة مقارنة بالعام الماضي.

ويتجلى التأثير الاقتصادي المتدهور بشكل خاص في قطاع السيارات، حيث اضطرت شركات كبرى مثل «فولكس فاغن» إلى خفض الوظائف بسبب ضعف الطلب. وزادت الأعباء على القطاع مع إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترمب فرض رسوم جمركية بنسبة 25 في المائة على السيارات المستوردة إلى الولايات المتحدة، مما يشكل تهديداً مباشراً لصناعة السيارات الألمانية.

وفي هذا السياق، حذر غوراف غانجولي، مدير الأبحاث الاقتصادية في «موديز أناليتيكس»، من أن ألمانيا مُعرّضة لمخاطر اقتصادية كبيرة، مشيراً إلى أن استمرار هذه

[65] البنك المركزي الأوروبي. "قرارات السياسة النقدية، تاريخ النشر17 أبريل 2025،على الموقع:
https://www.ecb.europa.eu/press/pr/date/2025/html/ecb.mp250417~42727d0735.en.html
آخر تعديل في 17 أبريل 2025.، تاريخ الإطلاع :2025/04/29،

السياسات الحمائية «سيكون له عواقب وخيمة على ثقة المستهلك، وسوق العمل، لا سيما في قطاع السيارات والصناعات المرتبطة به[66].

شهدت ألمانيا خلال العام 2022 ونتيجة للحرب الروسية الأوكرانية موجة نزوح كبيرة من أوكرانيا حيث بلغ عدد اللاجئين المسجلين نحو 1.1 مليون لاجئ. هذا العدد الكبير من اللاجئين من أوكرانيا كان له أثر على سوق العمل والذي يظهر في البداية سلبياً من حيث تسببه في رفع معدل البطالة بعد ان بدأ تسجيل اللاجئين من منتصف العام لدى وكالة العمل الاتحادية كعاطلين عن العمل، الا ان العديد من الخبراء والمختصين يشيرون الى إمكانية الاستفادة من هؤلاء اللاجئين، خصوصا المؤهلين منهم، في معالجة النقص في العمالة والعمالة الماهرة التي يعاني منها سوق العمل في ألمانيا. فبحسب Daniel Terzenbach عضو مجلس إدارة مكتب العمل الاتحادي، تم منذ بداية حرب أوكرانيا توظيف 65 ألف اوكراني واوكرانية، هذا بالإضافة إلى استيعاب حوالي 21 ألف اوكراني واوكرانية أخرين في وظائف صغيرة. واعتبر Terzenbach ان «سوق العمل في ألمانيا قادر على استيعاب المزيد من اللاجئين.

وأضاف عضو مجلس الإدارة أن من المتوقع أن يزداد عدد الموظفين والعمال من أوكرانيا في سوق العمل الألماني بشكل كبير في الأسابيع والأشهر المقبلة، وذلك بسبب وجود العديد من اللاجئين من أوكرانيا الذين يدرسون حالياً في دورات الاندماج ودورات اللغة الألمانية، والذين سيصبحون وبعد اكمالهم للدورات المختلفة جاهزين لدخول سوق العمل.[67]

➢ **المطلب الرابع: الإنتاج الصناعي.**

يعد الإنتاج الصناعي في ألمانيا من أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي، نظرا كون ألمانيا تعتبر أكبر إقتصاد صناعي في أوروبا فقد إنخفض الإنتاج الصناعي في ألمانيا بنسبة 1.3% على أساس شهري في فبراير 2025، بعد زيادة بنسبة 2% في يناير، متجاوزًا توقعات السوق بانخفاض قدره 1.1%. وكان الانخفاض مدفوعًا بشكل كبير بتراجع بنسبة 3.2% في صناعة البناء، وصناعة الأغذية (−5.3%) وإنتاج الطاقة (−3.3%). وعلى النقيض من ذلك، فقد شهد زيادة بنسبة 3.3% في تصنيع المعدات الكهربائية والتي كان تأثير إيجابي على النتائج العامة. وفي الوقت نفسه، انخفض الإنتاج في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة بنسبة 0.6%. وأظهر المقارنة الأقل تقلبًا على أساس ثلاثة أشهر مقابل ثلاثة أشهر انخفاضًا بنسبة 0.1% في الإنتاج الصناعي من ديسمبر 2024 إلى فيفري 2025. وعلى أساس سنوي، انخفض النشاط الصناعي بنسبة 4%، بعد انخفاض بنسبة 1.6% في يناير.

---

[66] الشرق الأوسط، ارتفاع البطالة في ألمانيا بأسرع وتيرة منذ أكتوبر 2024، تاريخ النشر 2025/03/28، على الموقع: https://aawsat.com/، تاريخ الإطلاع: 28/ 04/ 2025.

[67] غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية، سوق العمل في ألمانيا مؤشرات إيجابية وتحديات متعددة، على الموقع: https://www.ghorfa.de/ar/، تاريخ الإطلاع: 2025/04/28.

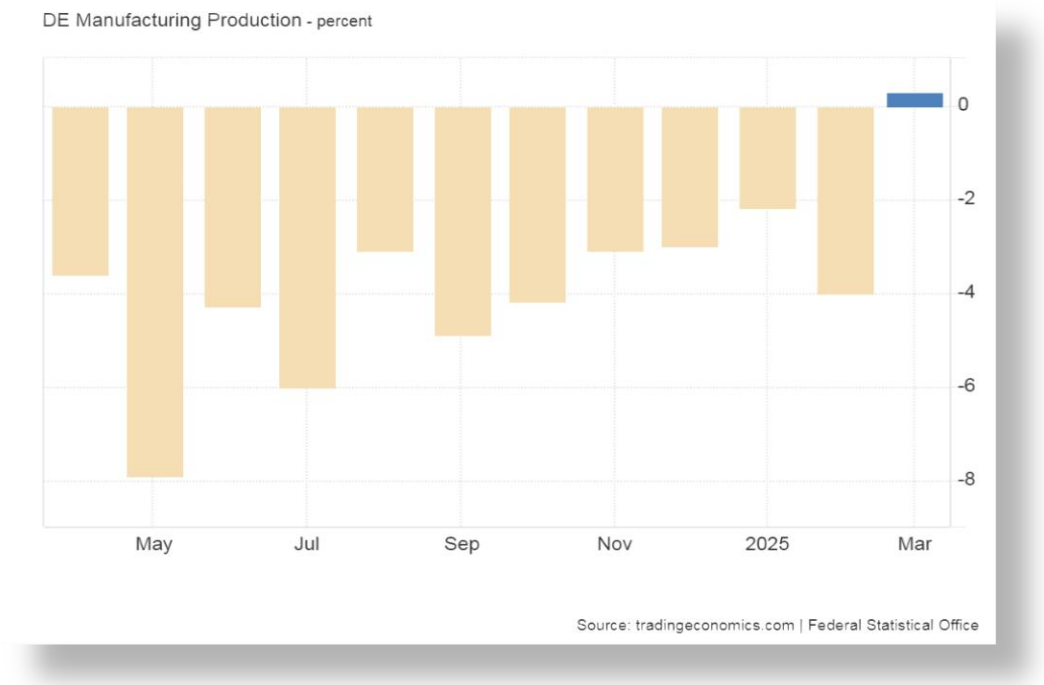

الشكل 04: رسم بياني يوضح الإنتاج الصناعي الألماني

المصدر: Federal Statistical Office (Destatis), Germany – Industrial Production, accessed May 13, 2025, https://www.destatis.de

تشير بيانات المكتب الإحصائي الاتحادي الألماني (Federal Statistical Office) الموضحة في الشكل أعلاه إلى تراجع مستمر في الإنتاج الصناعي الألماني خلال الفترة الممتدة من أفريل 2024 إلى مارس 2025. وكما أنه لم يسجل أي من هذه الأشهر نموًا إيجابيًا، بل اتسمت جميعها بانكماش في النشاط الصناعي، مع تسجيل أكبر نسبة انخفاض في شهري ماي وجويلية 2024، حيث تجاوزت نسبة التراجع 6%، مما يعكس حدة الضغوط التي يواجهها القطاع الصناعي الألماني. إذ يرتبط هذا التراجع بعدة عوامل، من أبرزها تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، والتي أدت إلى اضطرابات كبيرة في سلاسل التوريد، وارتفاع أسعار الطاقة، وتزايد حالة عدم اليقين الاقتصادي. باعتبار أن ألمانيا تعدّ من أكبر اقتصادات الاتحاد الأوروبي وأكثرها اعتمادًا على الطاقة المستوردة من روسيا، فقد كان التأثير عليها كبيرًا ومباشرًا، لا سيما على الصناعات الثقيلة والكيماوية التي تشكل عصب الاقتصاد الألماني.

خلاصة الفصل:

لم تكن الحرب الروسية الأوكرانية مجرد أزمة عابرة في النظام الدولي، بل مثلت نقطة انعطاف حقيقية في المسار الاقتصادي الألماني، وذلك بالنظر إلى عمق الروابط التي كانت تجمع ألمانيا بروسيا في مجال الطاقة. فقد أدى الانخفاض الحاد في إمدادات الغاز والنفط الروسي إلى اضطرابات هيكلية شملت ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتراجع النشاط الصناعي، وتزايد الضغوط التضخمية، مما أثر سلبًا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي داخل البلاد. وقد كانت هذه التداعيات أكثر حدة في القطاعات المعتمدة على الطاقة، وعلى رأسها قطاع الصناعة الثقيلة، الذي يُعد أحد أعمدة الاقتصاد الألماني. في المقابل، لم تقف ألمانيا موقف المتلقي السلبي، بل بادرت إلى تفعيل حزمة من السياسات الطارئة والاستراتيجية، تمثلت في تنويع مصادر الطاقة، وتسريع وتيرة التحول نحو الطاقات المتجددة، وتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية الطاقوية. وعليه، فإن الحرب الروسية الأوكرانية وإن كانت قد فرضت تحديات عميقة على الاقتصاد الألماني، إلا أنها دفعت في الوقت ذاته نحو مراجعة جذرية لنموذج الاعتماد الطاقوي، وساهمت في تسريع التحول نحو اقتصاد أكثر مرونة واستدامة . كل هذه التطورات تشير إلى أن ألمانيا مقبلة على مرحلة جديدة من إعادة التكيّف الاقتصادي، قد تُعيد رسم معالم سياستها الاقتصادية والطاقوية في السنوات القادمة، وهو ما سيكون له تأثير مباشر ليس فقط على الداخل الألماني، وإنما على مجمل البنية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

الخاتمة:

شكلت الحرب الروسية الأوكرانية منذ اندلاعها في فبراير 2022 نقطة تحوّل مفصلية في البيئة الجيوسياسية والاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي، إذ أعادت تشكيل توازنات القوى وأعادت فتح ملفات كانت تُعد محسومة منذ نهاية الحرب الباردة. فقد أظهرت هذه الدراسة، من خلال تحليل التداعيات الاقتصادية للحرب على الاتحاد الأوروبي واتخاذ ألمانيا نموذجًا، أن الحرب لم تكن مجرد أزمة حدودية أو نزاعًا ثنائيًا، بل مثلت تهديدًا هيكليًا للأمن الاقتصادي الأوروبي بمختلف أبعاده وأبرزت الحرب هشاشة البنية الاقتصادية الأوروبية في مواجهة الأزمات الجيوسياسية، وخاصة فيما يتعلق بأمن الطاقة، حيث تبين أن اعتماد عدد من الدول الأوروبية، وفي مقدمتها ألمانيا، على الغاز والنفط الروسيين قد شكل نقطة ضعف استراتيجية استغلّتها موسكو في سياق النزاع.

كما كشفت الحرب عن اختلالات في سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وتصاعد نسب التضخم، ما أثّر سلبًا على النمو الاقتصادي وعلى القدرة الشرائية للمواطن الأوروبي. وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية للدراسة. غير أن هذه التحديات لم تقتصر على الأبعاد الاقتصادية فحسب، بل دفعت الاتحاد الأوروبي إلى مراجعة أولوياته الاستراتيجية، حيث بدأت الدول الأعضاء في اتخاذ خطوات نحو تعزيز ما يُعرف بـ "الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي"، سواء على مستوى الطاقة أو السياسة الخارجية والأمنية وعليه حفّزت الحرب جهود الانتقال الطاقوي، ودعمت التوجه نحو مصادر الطاقة المتجددة، وعززت من أهمية بناء شراكات اقتصادية جديدة تقلل من التبعية للطرف الروسي .

أما بالنسبة لألمانيا، فقد اضطُرت إلى إعادة النظر في عقيدتها الاقتصادية، التي كانت تقوم لعقود على التعاون الاقتصادي الوثيق مع روسيا، واستبدالها باستراتيجية أكثر تحفظًا قائمة على تنويع المصادر والانفتاح على أسواق جديدة، وهو ما يطرح تحديات داخلية وخارجية في آنٍ واحد، تتطلب جهدًا سياسيًا واقتصاديًا متماسكًا لتجاوزها. وهو ما يبرز مدى صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة.

وفي هذا الإطار، تؤكد هذه المذكرة أن الحرب الروسية الأوكرانية لم تخلق أزمة اقتصادية مؤقتة، بل دشّنت مرحلة جديدة في النظام الاقتصادي الأوروبي والعالمي، يتعين على صناع القرار الاستعداد لها بما يتجاوز الحلول التقنية والظرفية، نحو بناء نموذج اقتصادي أكثر مرونة وسيادة واستقلالية.

➢ توصيات الدراسة:

إنطلاقا من النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة، والتي أبرزت حجم التحديات الاقتصادية التي فرضتها الحرب الروسية الأوكرانية على الاتحاد الأوروبي وألمانيا بشكل خاص، تبرز الحاجة إلى جملة من الإجراءات الاستراتيجية التي من شأنها تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقوية قدرة الاتحاد الأوروبي على مواجهة الأزمات المستقبلية. وبناءً على ذلك، تقترح الدراسة التوصيات التالية:

ـ تنويع مصادر الطاقة.

ينبغي على دول الاتحاد الأوروبي، وفي مقدمتها ألمانيا، العمل على تسريع وتيرة تنويع مصادر الطاقة، من خلال تقليص الاعتماد المفرط على الموردين التقليديين، وخاصة روسيا، وتعزيز الاستثمار في الطاقات المتجددة والبديلة، بما يضمن أمنًا طاقويًا مستدامًا ويقلل من التبعية الجيوسياسية .

ـ تعزيز التكامل الاقتصادي الأوروبي.

توصي الدراسة بضرورة تعزيز التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على المستويين الاقتصادي والسياسي، بهدف بناء جبهة موحدة في مواجهة التحديات العابرة للحدود، وتطوير آليات فعّالة للاستجابة الجماعية للأزمات .

ـ إعادة هيكلة سلاسل الإمداد الاستراتيجية.

تُعد الحرب فرصة لإعادة النظر في نماذج التوريد الحالية، من خلال إعادة هيكلة سلاسل الإمداد وتعزيز مرونتها، بما يسمح بتقليل الاعتماد على شركاء غير مستقرين سياسيًا، وتنمية الشراكات مع دول موثوقة ومتنوعة جغرافيًا .

ـ وضع استراتيجيات استباقية للأمن الاقتصادي.

تؤكد الدراسة على ضرورة تطوير خطط استباقية وسياسات وقائية للتعامل مع الأزمات الجيوسياسية المستقبلية، وخاصة في مجالات الطاقة والغذاء والتكنولوجيا، من خلال بناء قدرات وطنية وإقليمية قادرة على الصمود والتكيف .

ـ الاستثمار في الابتكار والبحث العلمي.

يمثل دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ركيزة أساسية لبناء اقتصاد أوروبي أكثر استقلالية وتطورًا. ومن ثَم، توصي الدراسة بتوجيه مزيد من الموارد نحو مشاريع الابتكار في مجالات الطاقة النظيفة، والصناعة الذكية

قائمة المراجع

LES REFERENES

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. المصادر

1-البنك المركزي الأوروبي. "قرارات السياسة النقدية"، 17 أبريل 2025، على الموقع : https://www.ecb.europa.eu/press/pr/date/2025/html/ecb.mp250417~42727d0735.en.html، تاريخ الإطلاع: 2025/04/29

2-بولمكاحل، إبراهيم. الإستراتيجية الطاقوية الروسية وانعكاساتها على الأمن الطاقوي الأوروبي، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 3، كلية العلوم السياسية .

2. الكتب

3-جوزيف، ناي. المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ. ترجمة أحمد أمين ومجدي كامل. الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر، 1997

4-محمد، علي. الاقتصاد السياسي والنزاعات الدولية. مركز دراسات الوحدة العربية، 2015 .

5-سينسكي، آدم ي. آفاق الطاقة العالمية. ترجمة حسام الدين خضور، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011 .

3. مقالات المجلات العلمية المحكمة.

6-أوصيف، محمد الصالح، وميشتر فطيمة. "تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على إقتصاد الإتحاد الأوروبي"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 8، العدد 01، 2023.

7-بوسكين، سليم. "الحرب الروسية الأكرانية في ميزان نظريات العلاقات الدولية"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 07، العدد 01، 2023

8-بيارق، علي عزيز. "المواقف الدولية من التدخل الروسي في أوكرانيا"، مجلة الباحث الأكاديمي، المجلد 06، العدد 01، 2023

9-الحوشي، فتحي جادالله. "الهجوم الروسي على أوكرانيا"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، 2022.

10-حسين، أحمد. "الحرب الروسية الأوكرانية بين جريمة العدوان والحق في الدفاع الشرعي"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والعسكرية، المجلد 04، العدد 16، 2022.

11-خيرات، حوسين بلخيرات. "الحرب الروسية الأوكرانية: الأبعاد التفسيرية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 03، 2022.

12- العابد، نائلة. "تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية"، مجلة المعيار، المجلد 27، العدد 1، 2023.

13- العيدي، جمال فورار. "الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها من منظور القانون الدولي"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 2، 2023.

14- عقيلة، عباس. "تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الأورو أطلسي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 17، العدد 07، 2017 .

15-محمود، عبده أحمد جلال. "السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 17، العدد 16، 2022 .

16-غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية. أربعون عاماً في خدمة العلاقات العربية الألمانية: قطاع الزراعة والأمن الغذائي https://www.ghorfa.de/ar ،. تاريخ الإطلاع : 2025/04/28 .

مقالات الجرائد:

1-الشرق الأوسط. "ارتفاع البطالة في ألمانيا"، 2025/03/28، https://aawsat.com، تاريخ الإطلاع: 2025/04/28.

2- سي أن بي سي عربية. "لماذا يستمر الغاز الروسي بالتدفق إلى أوروبا؟"، 2024/08/17، https://www.cnbcarabia.com، تاريخ الإطلاع: 2025/04/27.

3-عازم ابتسام. "الأمم المتحدة تحذر من تداعيات الأزمة الأوكرانية"، 2022/06/08، https://www.alaraby.co.uk/econom، تاريخ الإطلاع: 2025/04/19.

4-شوقي، أحمد. "الغاز الطبيعي.. روسيا توفر ثلثي واردات ألمانيا"، 2022/04/02، https://attaqa.net، تاريخ الإطلاع: 2025/02/27 .

7. مقالات إلكترونية من الواب

1-باطا، يحيى. "بحث حول الإتحاد الأوروبي"، موضوع، 2023/07/30، https://mawdoo3.com، تاريخ الإطلاع: 2024/04/15

2-الشيخ ياسمين. "اقتصاد ألمانيا نبذة شاملة"، موضوع، 2023/08/13، https://mawdoo3.com، تاريخ الإطلاع: 2025/04/15 .

3-رجب إيمان. "ترتيبات الأمن الأوروبي"، 2022/05/09، https://trendsresearch.org، تاريخ الإطلاع: 2025/04/16.

4-زهران إيمان. "أزمة روسيا وأوكرانيا والأمن الغذائي"، 2022/06/16، https://south24.net، تاريخ الإطلاع: 2025/04/19

5-سامر إلياس. "اتفاقيات مينسك"، 2022/05/26، https://www.alaraby.co.uk، تاريخ الإطلاع: 2025/04/24.

6-عبد الشافي عصام. "الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي"، 2022/05/03، https://studies.aljazeera.net، تاريخ الإطلاع: 2025/04/19

7- قطب أحمد الشرقاوي، محمد عطاف. "إنعكاسات الأزمة على سياسات الطاقة في ألمانيا"، 2023/01/31، https://acrseg.org، تاريخ الإطلاع: 2025/04/26 .

8-فهرون مصطفى. "تداعيات الأزمة الأوكرانية على الاقتصاد الأوروبي"، 2022/03/17، https://futureuae.com، تاريخ الإطلاع: 2025/04/19 .

9-يايجي جهاد. "حجم التجارة بين روسيا والإتحاد الأوروبي"، 2022/04/16، https://www.aljazeeramubasher.net، تاريخ الإطلاع: 2025/04/19.

10-يورونيوز. "قائمة الدول التي تدعم الغزو الروسي"، 2022/02/27، https://arabic.euronews.com، تاريخ الإطلاع: 2025/04/19 .

11-باروك جاك، وبيرند ريجيرت. "تداعيات غزو روسيا لأوكرانيا"، 2022/01/08، https://www.dw.com/ar، تاريخ الإطلاع: 2025/02/08

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. المصادر

1 European Council. Timeline EU restrictive measures against Russia over Ukraine, 2022. https://www.consilium.europa.eu/en/ European Council. European Peace Facility: EU support to Ukraine increased to €2.5 billion, 2022.

2 Federal Statistical Office of Germany (Destatis). “Economic Performance and Structure,” accessed April 30, 2025.

3 Statistisches Bundesamt (Destatis). "Consumer Prices in March 2025: +2.2% on March 2024," 22 April 2025. World Bank. “Germany Overview,” accessed April 30, 2025.

2. الكتب

1 Kemfert, Claudia. Kampf um Strom: Mythen, Macht und Monopole. München: Murmann Verlag, 2023.

2 Maddison, Angus. Contours of the World Economy 1–2030 AD. Oxford: Oxford University Press, 2007.

3. مقالات المجلات العلمية:

1 Blayakha, Nataliya. Russia Foreign Direct Investment in Ukraine, Pan European Institute, July 2009, https://www.utu.fi.

1 European Central Bank. Monetary Policy Statement, February 2024. Crédit Agricole. Economic and Political Overview. https://international.groupecreditagricole.com.

2 CME Group. "Germany Inflation Rate Update – March 2025," April 2025. https://www.cmegroup.com.

3 Reuters. "German Government Sees Inflation Falling to 2% This Year," April 22, 2025.

مقالات الجرائد

1 Reuters. "German Economy Grew by 0.2% in First Quarter," April 30, 2025. https://www.reuters.com.

7. مقالات إلكترونية من الواب

1 Institute for the Study of War. Russian Offensive Campaign Assessment, December 31, 2024. https://www.understandingwar.org.

2 Macrotrends. Germany GDP 1960–2024. https://www.macrotrends.net.

3 Riboua, Zineb. Understanding Turkey's Role in the Russia–Ukraine War, Hudson Institute, April 2025. https://www.hudson.org.

فهرس الأشكال:

الرقم	العنـــــــــــــــوان	الصفحة
01	نسبة صادرات روسيا من النفط الخام والمشتقات النفطية حسب المنطقة	29
02	نسبة إستهلاك الغاز الطبيعي لألمانيا على غرار المواد الطاقوية الأخرى	36
03	رسم بياني يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا بين عامي 2013 و2024	40
04	رسم بياني يوضح معدل الإنتاج الصناعي الألماني	45

فهرس الجداول:

الرقم	العنـــــــــــــــوان	الصفحة
01	مصادر الغاز لألمانيا بين عامي 2021 ـ 2024	37
02	جدول يوضح معدل التضخم السنوي لألمانيا بين سنتي 2024 و2027	42

الفهرس العام:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**مقدمة**	01
02	**الفصل الأول: الحرب الروسية الأوكرانية: الأسباب والأطراف والتبعات**	10
03	**المبحث الأول: جذور الحرب الروسية الأوكرانية وأسبابها**	11
04	المطلب الأول: الخلفية التاريخية للحرب الروسية الأوكرانية	11
05	المطلب الثاني: أسباب الحرب الروسية الأوكرانية	13
06	**المبحث الثاني: الأطراف المشاركة في الحرب الروسية الأكرانية.**	15
07	المطلب الأول: الأطراف المباشرة	15
08	المطلب الثاني الأطراف غير المباشرة	16
09	**المبحث الثالث: تبعات الحرب الروسية الأكرانية على الإتحاد الأوروبي**	22
10	المطلب الأول: آثار الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن العسكري للاتحاد الأوروبي	22
11	المطلب الثاني: آثار الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الإقتصادي للإتحاد الأوروبي	24

12	**الفصل الثاني: التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأكرانية على الاقتصاد الألماني**	30
13	**المبحث الأول: مقومات الاقتصاد الألماني**	31
14	المطلب الأول: القطاع الزراعي والصناعي	32
15	المطلب الثاني: قطاع الخدمات والتجارة الخارجية وأهميتها للإقتصاد الألماني	33
16	**المبحث الثاني: تراجع إمدادات النفط والغاز الروسي نحو ألمانيا**	34
17	المطلب الأول: واقع تراجع الإمدادات الطاقوية الروسية إلى ألمانيا	34
18	المطلب الثاني: سياسات الطاقة الألمانية بعد إندلاع الحرب الروسية الأوكرانية	37
19	**المبحث الثالث: مؤشرات الاقتصاد الألماني**	38
20	المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي	39
21	المطلب الثاني: معدل التضخم والسياسة النقدية وأسعار الفائدة	41
22	المطلب الثالث: معدل البطالة وأثر اللاجئين على سوق العمل	43
23	المطلب الرابع: الإنتاج الصناعي	44
24	**الخاتمة**	47